

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

من إعداد الطالبان:

بوخاري قادة

ناصرى سفيان

تحت عنوان:

إصلاح النظام المصرفي في الجزائر بين الرؤى والأفاق

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بوقادي ربيعة	أستاذة محاضر "أ"	جامعة ابن خلدون - تيارت-	رئيسا
د. برة سيف الدين	أستاذة محاضر "ب"	جامعة ابن خلدون - تيارت-	مشرفا ومقررا
د. بنصوشة ثامر	أستاذة محاضر "أ"	جامعة ابن خلدون - تيارت-	مناقشا

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت.

ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائماً بأن الفشل هو

التجارب التي تسبق النجاح.

يا رب علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب

الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

يا رب إذا جردتني من المال أترك في الأمل.

وإذا جردتني من النجاح أترك في قوة العناد حتى أتغلب على

الفشل، وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك في نعمة الإسلام.

يا رب إذا أسأت إلى الناس أعطني شجاعة الاعتذار وإذا أساء

لي الناس أعطني شجاعة العفو.

أهداء

مما يسعدني ويمنّخي أجد الذات أن أهدي مجهودي لب العمل

المتواضع لكم ولي قرّة عيني والدي اللذين في تربيّتي وتأويبي ولي

زوجي أبنائي وبنتي وسادتي ومشائخي وأساتذتي كلهم وخاصة

سيف الدين برة وأخوتي وأصدقائي من الطلبة وأشكرهم واستسمحهم في

كل تقصير معهم وسلام عليكم.

سفیان

اهداء

الى كل من الوالدين الغائبين اظل الله في اعمارهم،

الى كل افراد العائلة والاصدقاء،

الى زوجتي غالية واولادي ^{حفظهم الله}.

الى الاستاذ الكريم بركة سيف الدين،

الى كل من وعالي بخير وامن في مكانياتي.

اهدكم هذه المذكرة المتواضعة.

كلمة شكر

نشكر المولى عز وجل أن من علينا بنعمته ووفقنا على انجاز هذا العمل والذي يعد ثمرة مشوارنا الجامعي.

ففي هذا المقام يطيب لنا أن نتقدم بتحياتنا وتقديرنا إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل والإشراف على إكماله...

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالخصوص أستاذة اقتصاد نقدي ومالي، وإلى الأستاذ المحترم بركة سيف الدين الذي أشرف على مذكرتنا فكان لنا نعم المرشد، فالحمد لله قد عرفنا من علمه وتعليماته ونصائحه التي واجهتنا إلى الطريقة الممثلة لإنجاز عمل منظم كهذا.

وكذا الأساتذتين المناقشتين للمذكرة، "الأستاذ: بن صوشة ثامر، والأستاذة: بوقادير

تحياتنا الخالصة إلى كل عمال المكتبة الجامعية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على المساعدات المقدمة من طرفهم.

فہرس

قائمة المختصرات

المقدمة.....	أ
الفصل الأول: النظام المصرفي الجزائري.....	7
تمهيد:.....	8
المبحث الأول: الإطار لنظري للنظام المصرفي.....	9
المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي.....	9
المطلب الثاني: محددات النظام المصرفي والتحديات التي تواجهه	26
المبحث الثاني: دوافع وأهداف القانون النقدي والمصرفي 09-23 وأثره على الاقتصاد الجزائري.....	29
المطلب الأول: دوافع والأهداف قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023	29
المطلب الثاني: أثر الإصلاحات المصرفية لسنة 2023 على الاقتصاد الوطني.....	35
خلاصة:	38
الفصل الثاني: مقارنة الإصلاحات في النظام المصرفي الجزائري.....	39
تمهيد:.....	40
المبحث الأول: تطور الإصلاحات المصرفية في الجزائر	41
المطلب الأول: إصلاحات ما قبل 2000	41
المطلب الثاني: الإصلاحات ما بعد 2000.....	48
المبحث الثاني: تقييم نتائج الإصلاحات المصرفية في الجزائر	53
المطلب الأول: النتائج الايجابية للإصلاحات المصرفية.....	53
المطلب الثاني: النتائج السلبية للإصلاحات المصرفية	54
خلاصة:	56
خاتمة	57
المراجع والمصادر	62

قائمة المختصرات:

المختصر	التبيان بالفرنسي	التبيان بالعربي
BMCI	Banque Mauritanienne pour le Commerce International	البنك الموريتاني للتجارة الدولي

مقدمة

لقد احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على لاقتصاديات الوطنية من جهة ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة ثانية وفي هذه الظروف ما فتئت البنوك تطور من إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة وعليه فإن الجهاز المصرفي الجزائري هو أحد العناصر الاقتصادية الهامة فهو مرآة عاكسة للتنمية الاقتصادية من خلال استعماله لتقنيات أكثر فعالية لعرض النقود والتحكم في عناصر الاقتصاد بهدف المساهمة في انجاز برامج القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي فالبنوك هي المعبر فعلا عن تقدم النظام الاقتصادي أو تقهقره، وعليه فإن كل خطوة تخطوها الجزائر في ميدان الإصلاحات لابد أن ينعكس ذلك على النظام البنكي من حيث التنظيم والأداء.

الإشكالية:

الإشكالية هذه يمكن صياغتها في تساؤل أساسي وجوهري وهي:

ماهي الإيجابيات المتوقعة من الإصلاحات المصرفية في الجزائر؟

هذه الإشكالية تتفرع منها مجموعة من الأسئلة التي يمكن طرحها على النحو التالي:

1. ما هو واقع الجهاز المصرفي الجزائري؟
2. كيف تأثرت المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية لمتخذة؟
3. ما هي آفاق المؤسسة المصرفية الجزائرية في ظل التحديات التي يملها المناخ المصرفي العالمي؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تقدم يمكن وضع مجموعة من الفرضيات التي تتفرع من الإشكالية

والمتمثلة في:

1. يظهر جليا أن واقع المنظومة المصرفية الجزائرية متأخر جدا مقارنة مع معطيات العمل المصرفي العالمي وعدم فعاليته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية.

2. طرح التوجهات الجديدة للجهاز المصرفي على المستوى العالمي نتج عنه تحديات للمنظومة المصرفية الجزائرية، وبذلك أصبحت وضعية النظام المصرفي بعيدة عن المستوى المطلوب مما دفعت بالسلطات الجزائرية إلى تبني إصلاح النظام المصرفي الجزائري كشيء حتمي.

3. فعالية الجهاز المصرفي في ظل العولمة المصرفية تتوقف على نجاعة الأدوات المالية التي تستخدمها إضافة إلى العناصر البشرية المتخصصة، والإمكانيات المادية والمالية ومسايرة التطور الحاصل في التكنولوجيا المالية.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1. المساهمة في إعطاء صورة حية عن واقع النظام المصرفي الجزائري.
2. إظهار أهم مراحل الإصلاح التي مر بها النظام المصرفي الجزائري، وكذا آفاق تحديثه في ظل سياسة اقتصادية فعالة تسعى إلى الاستقرار الاقتصادي.
3. دراسة الاتجاهات الحديثة للبنوك من أجل زيادة فاعلية التحديات المصرفية في ظل العولمة المفروضة والاهتمام بالجانب التسويقي المصرفي.
4. معرفة مدى تطبيق المنظومة المصرفية للقواعد والمعايير الدولية وذلك لمواجهة المنافسة المصرفية .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- محاولة تشخيص منظم للحالة التي وصل إليها النظام المصرفي ومدى تأثر أهم وظائفه.
- إبراز الاتجاهات والتحديات الجديدة المؤثرة على الصناعة المصرفية في الجزائر.
- تمكين النظام المصرفي الجزائري من الاندماج في الاقتصاد العالمي والالتزام بالمعايير الدولية.
- إبراز دور النظام المصرفي في نجاح أي نظام اقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على فعاليته ونجاعته وقدرته في تمويل المشاريع الاستثمارية.

أسباب اختيار الموضوع:

- توجد عدة أسباب دفعتنا للبحث في هذا الموضوع دون غيره من أهمها ما يلي:
- الميول والرغبة الشخصية في معالجة هذا الموضوع، وكذا إظهار أهميته بشكل مفصل.
- إثراء مكتبتنا بمرجع جديد يساهم في إعطاء سبل جديدة للمعرفة.
- الأهمية التي يكتسبها القطاع المصرفي وخصوصا لتمكين البنوك من أداء دور فعال في
- الاقتصاد وبذلك يستطيع مواجهة التحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي.
- الاختلالات والاختلاسات الحاصلة في هذا القطاع دفعني لتشخيص واقع المنظومة المصرفية

الجزائرية

حدود الدراسة:

نقتصر في تناولنا للموضوع على الدراسة النظرية لمفهوم، الجهاز المصرفي الجزائري، وكذا التحديات التي يجب على النظام المصرفي الجزائري التكيف معها في ظل العولمة ومؤسساتها.

- الحدود المكانية: الحدود المكانية في الجزائر.
- الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة في الفترة الممتدة ما بين جانفي الى غاية ماي 2025.

منهج الدراسة:

نعمد في دراستنا للموضوع قصد الإجابة على الأسئلة المقترحة وإثبات صحة الفرضيات المقدمة المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للشرح والتحليل وتفسير الحقائق للوصول إلى النتائج وإبداء التوصيات والاقتراحات بشأن الظاهرة.

الدراسات السابقة

حسب اطلاعنا وفي حدود ما توفر لدي من معلومات ومراجع حول البحث هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت في مختلف جامعات الوطن، وتناولت موضوع الإصلاحات المصرفية في الجزائر، وإن كانت في معظمها تتصف بالطابع الوصفي لمسار الإصلاحات المصرفية في جانبها التشريعي والتنظيمي. ومن أهمها ما يلي:

1. واقع المنظومة الجزائرية ومنهج الإصلاح دراسة: د. بلعزوز بن علي، د. كتوش عاشور، ملتقى حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية (واقع وتحديات)، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف الجزائر 14. 15 ديسمبر 2004.

إن الإصلاح الجهاز المصرفي هو اشتراكه بصورة فعلية وحقيقية في عملية التنمية الاقتصادية وتعبئة كل المدخرات المجتمع الجزائري فيجب ألا يبق كوسيط يعيش على هامش الفائدة التي يحصل عليها من عمليات الإقراض والاكتتاب في السندات .

2. المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990 دراسة حالة عينة من البنوك التجارية، بوحلالة سهام، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية؛ جامعة ورقلة؛ الجزائر؛ 2006/2005.

يعتبر قطاع المصرفي إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها اقتصاديات مختلف الدول، وذلك نظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتزداد أهمية هذا الدور كلما ازدادت فعالية القطاع المصرفي التي تربط بدرجة كبيرة بمستوى المنافسة القائمة فيه .

وقد خالصنا في نهاية هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، التي أدارت في مجملها حول ضرورة السعي لتوفير الجو التنافسي داخل القطاع المصرفي الجزائري، الأمر الذي يساعد على تطويره وتحسين مستوى أدائه وبالتالي كسب القدرة على مواجهة التطورات العالمية السريعة في هذا المجال .

3. النظام المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة البنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI) الشيخ ولد محمد عبد الله، رسالة ماجستير، فرع العلوم الاقتصادية؛ نخصص نقود بنوك ومالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان؛ الجزائر 2010-2011 .

تناول هذا البحث موضوع النظام المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية وهذا نظرا لما يكتسبه من أهمية بالغة في الاقتصاد المعاصر تميز بالحدثة و الديناميكية وتم معالجة هذا الموضوع من التطرق لماهية النظام المصرفي بصفة عامة من الناحية النظرية، في حين تم التركيز على أهم الإصلاحات الاقتصادية للنظام المصرفي الموريتاني في الجانب التطبيقي، مع ايضاح تأثير هذه الإصلاحات على البنك الموريتاني للتجارة الدولي (BMCI)، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تفسر أسباب أزمات النظام المصرفي في مختلف مراحله والتي تعود إلى تدني مستوى الرقابة الخارجية وعدم صرامتها.

4. تأهيل المؤسسة المصرفية في ظل التطورات العالمية الراهنة اي دور بنك الجزائر، د. سليمان ناصر، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2015.

يشكل القطاع المصرفي العمومي 95% من السوق المصرفية الجزائرية، لذا فإن هذه النسبة ترتكز على عاملين. الأول يُفسره العدد الكبير للفروع والقنوات، والثاني بالدعم الحكومي الذي يتلقاه، أدى هذا الوضع إلى انعدام المنافسة بين القطاعين العام والخاص، إلا أن المنافسة تقتصر على البنوك العامة. الهدف الذي تطالب به الهياكل الداخلية هو تحقيق المنافسة بعد تطوير البنوك العامة وخصخصتها. لكننا نرى أن هذه المنافسة يجب أن تكون خارج نطاق الخصخصة، مع إجراءات أخر.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع والمصادر وخاصة فما يخص الاصلاح الاخير لسنة 2023.
- ضيق الوقت وتزامن تحضيرها مع الامتحانات لا يسمح بتقديم معلومات أكثر حول الموضوع.

هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم البحث إلى فصلين وهي كالآتي: الفصل الأول النظام المصرفي الجزائري، ويحتوي مبحثين نتطرق من خلالها إلى دراسة مفاهيم حول النظام المصرفي في الجزائري في المبحث الأول، ماهية النظام المصرفي اما المبحث الثاني، إصلاح النظام المصرفي الجزائري "الجيل الثالث" وأثره على الاقتصاد الجزائري.

أما الفصل الثاني فتطرقنا تطرقنا الى مقارنة الإصلاحات الحاصلة في النظام المصرفي الجزائري وكان هذا بتقسيمها الى فترتين هما ما قبل سنة 2000، وما بعدها.

إن عملية الإصلاح المصرفي يمكن أن يتحقق على مراحل تتوقف درجتها وسرعتها على هيكل الاقتصادي ومرحلة التنمية والأهمية النسبية لكل قطاع العام والقطاع الخاص ودورهما في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مدى تكامل الاقتصاد العالمي. ومن البديهي أن الإشراف الحكومي الجيد يؤدي إلى ما هو أكثر بكثير من مجرد تحديد السقوف سعر الفائدة، فمنع تركيز القروض على مقترض يعينه والحد من المخاطر التعامل في نقد الأجنبي واشتراط احتياطات كافية لمواجهة حالات التوقف عن السداد وما إلى ذلك يعد خط دفاع الأول ضد حدوث انهيار الإصلاح المصرفي.

الفصل الأول:

النظام المصرفي الجزائري

تمهيد:

نظرا للمكانة الحساسة التي يحتلها الجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية، كان واجبا على كل دولة، أن تعتني به خاصة ولما له من تأثير كبير على تنمية وتطوير الاقتصاد. ولقد شهدت العشرية الأولى من الاستقلال منعرجا هاما في الجزائر التي كانت تحت الاحتلال الأجنبي حيث كان الاستقلال المصرفي تنويعا للاستقلال السياسي والاقتصادي، فلجأت الجزائر إلى تأميم الجهاز المصرفي بكامله، فلقد كانت البوادر الأولى لنشأة النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال وكانت تنحصر وظيفته أساسا في خدمة مصالح الاستعمار، رغم ذلك فلقد استفاد هذا الأخير من التجربة التي مر بها فطالما لعب دورا مهما في خدمة مصالح الاقتصاد الوطني.

فقد عملت الجزائر للحصول على قطاع مصرفي متطور وذلك منذ الاستقلال للسير في طريق النمو والتطور والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبذلت مجهودات كبيرة للحصول على هذا الجهاز المصرفي ولتحقيق الإصلاحات والتي لعبت دورا بارزا في تطويره، كما توجد هناك نقاط أساسية ساهمت في تطوير الجهاز المصرفي وجعلته يتماشى مع متطلبات العصر.

بالفعل منذ التسعينيات كان المشكل العام لإصلاح المنظومة المصرفية في صلب الإصلاحات الاقتصادية على رأسها المؤسسات المصرفية، لأن أهمية المنظومة المصرفية كانت تكمن في أنها تحصر عجز وفائض المؤسسات العمومية الاقتصادية. فقد أصبحت كل عملية إصلاح في المنظومة المصرفية جوهرية لأنه سيترتب عنها حتما انعكاسات على المؤسسات العمومية، لاسيما التي تشكو من اختلال مالي.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة تاريخية حول ظروف نشأة المنظومة المصرفية الجزائرية وأهم الإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري مع التأكيد على توضيح الهيكل العام للنظام المصرفي في الجزائر، وهذا من خلال التطرق للمبحثين:

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي والذي يحتوي على مطلبين؛

المبحث الثاني: إصلاح النظام المصرفي الجزائري "الجيل الثالث" ويحتوي على مطلبين.

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المصرفي

يعتبر نشاط الجهاز المصرفي من النشاطات الأكثر تأثراً بالتطورات العالمية حيث يعمل دوماً على تحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن اعتبار هذا التحقيق سبباً في امتداد أعمال المؤسسات في ظل التطورات الحالية خاصة في ظل العولمة.

المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي

لم كان النظام البنكي عبارة عن مجموع البنوك التي يتكون منها والتي تنشط في بلد ما تتوزع حسب حركة دمجها أو توحيدها، فإن هذه البنوك تطورت عبر الزمن حسب الضرورة الاقتصادية التي تطلب مواكبة التطورات من عولمة وانفتاح اقتصادي.

1. نشأة المؤسسات المصرفية

لقد نشأ النشاط المصرفي وترعرع في مراكز الحضارات القديمة في عهد بابل العراق في بلاد ما بين النهرين بحدود عام 350 قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوه قبل الميلاد بأربعة قرون، وانتقل في العصور الوسطى إلى أوروبا عن طريق انتقال الأفراد والجماعات والغزوات والفتوحات، حيث أن أول مصرف بشكله الحديث ظهر في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى (القرن 13 و 14) بعد ازدهار المدن الإيطالية، ومن ثم انتقلت باقي المصارف إلى أوروبا (فرنسا، إنجلترا، هولندا)، فقد كان التاجر والصانع المصرفي هو الذي استفاد من هذا التحول، لتظهر فكرة قبول الودائع حفاظاً عليها من الضياع مقابل شهادات اسمية، ثم بدأت تحويل الودائع من اسم لآخر، فظهرت بعدها شهادات الإيداع دون تعيين اسم المستفيد التي انبثق منها الشيك وكذلك البنكنوت (النقود الورقية) بشكله الحديث، أما الصيارفة فلم يكتفوا بقبول الودائع فعملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها مقابل فوائد، وبعدها قاموا بإقراض الودائع التي بحوزتهم كي لا تظل راكدة، وتطورت أنشطتهم وقاموا بمد العملاء بمبالغ أكبر من أرصدة ودائعهم، مما أدى إلى إفلاس عدد من بيوت الصيرفة لتعذر وفاء الديون. وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفة ثم إلى بنك، وعلى إثر لاكتشافات الجغرافية الكبرى وبظهور الثورة الصناعية أخذت البنوك تتوسع وتأخذ شكل شركات مساهمة وازداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض طويل الأجل والمتوسط، أما البنوك المركزية تأخر ظهورها نسبياً¹.

إن هذا التوضيح البسيط يظهر أن جذور النشاط المصرفي قد رافقت أولى عمليات التبادل التجاري، وقد كان لظهور النقود فيما بعد اتساع مجال الأعمال التجارية الأثر الكبير في تطور المصارف وتعدد أشكالها، غير

¹ - فالي نبيلة، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية - دراسة حالة البنوك الجزائرية -، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2016-2017، ص: 27.

أن الأمر الأساسي والثابت الذي رافق نشأة المصارف ولا يزال يشكل العامل الرئيسي في النشاط المصرفي، ألا وهو عامل الثقة والأمان والاطمئنان، والذي شجع الأفراد على إيداع ممتلكاتهم لدى الغير (المصرف)، هذا العامل لا يزال يشكل الشرط الأساسي للتعامل بين البنك وعملائه، والدليل على ذلك أن أول شكل من أشكال التعامل المصرفي قد ظهر وتطور في الأماكن التي توحى بالثقة والأمانة (المعابد) وبقيت فترة طويلة كذلك.

2. تعريف المؤسسات المصرفية

يعتبر البنك المؤسسة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها، ذلك أنه عبارة عن وسيط يقوم بقبول الودائع من أولئك الذين لديهم فائض في الأموال وتقديمها في شكل قروض لمن هم في حاجة إليها يعمل ضمن نظام بنكي كلي.

• **تعريف النظام المصرفي:** "النظام المصرفي هو مجموعة البنوك العاملة في بلد ما على اختلاف أنواعها وتعدد أنشطتها سواء كانت بنوك تجارية أو صناعية أو غيرها والبنك الذي سيشرف على النظام المصرفي ويراقب ويوجه نشاطه يسمى البنك المركزي أو بنك البنوك¹.

كما يعرف النظام المصرفي على أنها لمؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في البلد، بمعنى آخر هو الجهاز وسيط بين السلطات النقدية (البنك المركزي، الخزينة العمومية) والمؤسسات الاقتصادية دون أن يكون له رأي أو قرار².

• **تعريف البنك:** كلمة بنك (Banque) أصلها هو الكلمة الإيطالية (BANCO) ويقصد بها لمنضدة التي يتم فيها عد وتبادل العملات، ثم أصبحت فيما بعد تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة، وتجرى فيه المتاجرة بالنقود. وبالتالي فالبنك عبارة عن وسيط يقوم بقبول الودائع من أولئك الذين لديهم فائض في الأموال وتقديمها في شكل قروض لمن هم في حاجة إليها. يعرف البنك على أنه " المنشأة التي تتخذ منا لاتجار في النقود حرفة لها³.

كما يعرف البنك على أنه ذلك الوسيط بين الأموال التي تبحث عنا لاستثمار، وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم⁴

¹ - عبد الإله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص: 18.

² - شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص: 25، 26.

³ - خيرت ضيف، محاسبة المنشآت المالية، شركة الإسكندرية للطباعة والنشر، مصر، 1970، ص: 1.

⁴ - فؤاد مرسي، النقد والبنوك في البلاد العربية، دار الجبل للطباعة، مصر، 1990، ص: 37.

كما يعرف أنه: " منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصرف تسمى Charter Banc سواء حصلت على هذا لتصريح من الحكومة المركزية أو الحكومة الولائية التي تباشر فيها نشاطاتها"¹.

ويعرف أيضا أنه " المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفيات"².

كما يعرف أنه: " مؤسسة مالية تنصب عملياتها في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات بغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة."³

كخلاصة لكل التعاريف سابقة فإن المؤسسات المصرفية هي مكان النقاء عرض الأموال بالطلب عليها، مما يؤدي إلى تحريك التنمية الاقتصادية تقوم بعدة عمليات منها الإقراض والاقتراض، دراسة المشروعات وتقديم الخدمات المالية، من عمليات الصندوق والإقراض، وعمليات مع الخارج والعمليات المالية.

هناك عدة أشكال لمكونات الهيكل المصرفي أهمها:⁴

- **البنك ذو المكتب الواحد:** يقصد به محل عمل واحد في مكان واحد وهو مستقل بإدارته ولا يسيطر على ملكية رأسماله، ولا يسيره مصرف آخر، كما لا يمكنه السيطرة على ملكية مصرف آخر، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول احتواء لهذا النوع فهي تمثل 2/3 من مكاتب لمصارف.
- **البنك ذو الفروع المتعددة:** ويؤدي خدماته في أكثر من مكتب واحد، وتؤلف كل هذه الفروع كيانا قانونيا واحدا يشرف عليها المكتب الرئيسي، وتشتهر بها إنجلترا وباقي الدول الرأسمالية بوجود عدد محدود من المصارف التجارية مع شبكة واسعة من الفروع مرتبطة بتلك المصارف.
- **مجموعة البنوك:** وتتألف من مجموعة من المصارف المملوكة من قبل شركة قابضة، وقد تكون هذه المصارف ذات مكتب واحد أو ذات فروع متعددة.
- **سلسلة البنوك:** هي بنوك ملكيتها بيد شخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيي.

¹ - إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر، 1996، ص: 43.

² - المرجع نفسه، ص: 43.

³ - فلاح الحسيني، عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك والمصارف، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص: 13.

⁴ - شاعر القزويني، مرجع سابق ذكره، ص: 37.

3. خصائص النظام المصرفي:

بما أن النظام المصرفي يتكون من بنك مركزي وبنوك تجارية فإنه خصائصه هي نفسها خصائص البنوك التجارية كون أنها هي المؤسسة التي يبنى عليها كامل النظام المصرفي وعليه فإنه يتميز بعدة خصائص تجعلها تتميز عن باقي المؤسسات الأخرى نذكر منها ما يلي:¹

- مؤسسات مالية تقوم على الائتمان حيث تسلم الودائع وتمنح القروض للحصول على الفائدة.
- تتميز بالربحية حيث تهد إلى تعظيم الربح بأقل التكاليف.
- بالنسبة لمبدأ التدرج، تعتبر مشروعات مصرفية من الدرجة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي.

• كما أن الائتمان قصير الأجل هو ما يميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك الأخرى.

- تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية.

- بينما يمثل البنك المركزي التطبيق الصحيح والدقيق لمبدأ وحدة البنك أي بنك مركزي واحد لكل اقتصاد معين فالبنوك التجارية تتعدد وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها وإدخال عنصر المنافسة بين أعضائها؛
- البنوك التجارية مشروعات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة؛

- البنوك التجارية كالمؤسسات المالية الوسيطة تقوم بقبول الودائع ومنح القروض، ولكن البنوك التجارية بخلاف المؤسسات المالية الوسيطة تسمح لأصحاب الودائع بالسحب عليها من خلال الشيكات؛
- البنوك التجارية تساهم في إيجاد ودائع جديدة مشتقة من خلال قيام المصرف بعمليات منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية، فالمصرف عندما يمنح للعميل قرض يفتح له حساب جاري، ويستطيع العميل السحب عليه، والودائع الجارية الجديدة التي تشكل مدفوعات فورية تمثل جزءا مهما من عرض النقد بالمعنى الضيق وهذا يعني أن للبنوك التجارية دور لهما في التأثير على النقد؛
- تمثل الودائع الجارية أحد المصادر المهمة من مصادر أموال البنوك التجارية، وتتميز هذه الودائع بإمكانية السحب عليها بصورة فورية ودون إشعار مسبق في حين أن الجزء الأكبر من مصادر أموال المؤسسات المالية الأخرى لا تأخذ شكل ودائع تستحق حين الطلب بل هي أموال تمكث فترة أطول في هذه المؤسسات.

¹ - هيل عجمي الجناي، رمزي ياسين يسع أرسلاني، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

4. أهداف النظام المصرفي

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق أهداف نلخصها فيما يلي:

4.1. الربحية (Profitability):

يعد البنك مؤسسة مالية تجارية تسعى إلى تحقيق الربح، وإذا يقضي أن يبحث البنك فرص الاستثمار لموارده التي تعطيه أعلى عائد ممكن، وإذا ما يسمى بإدارة أصول البنك، وأن يأخذ بعين الاعتبار أن تكون تلك الاستثمارات عند أدنى خطر ممكن مع توفير السيولة اللازمة، إضافة إلى ضرورة حصول البنك على موارد مالية بأقل كلفة ممكنة، وهذا ما يسمى بإدارة التزامات البنك، ولتحقيق هذا هدف أي تحقيق أقصى ربح ممكن، يجب على البنوك التجارية استخدام أقصى قدر ممكن من الأموال - موارد البنك التي هي في الغالب أموال مملوكة للغير في شكل ودائع- في مختلف عمليات هو نشاطاته (القروض، الاستثمار في الأصول المالية، العمولات والعوائد نظير الخدمات المقدمة) إذ فكلما توسعت في هذا الاستخدام للأصول فإنها تحقق أرباح أكبر، خاصة وأن الفوائد على القروض تفوق الفوائد التي تدفعها على العوائد¹.

4.2. الأمان (Safety):

لا تستطيع البنوك استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فأى خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي تسعى بشدة البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة².

4.3. السيولة (Liquidity):

يقصد بالسيولة في البنوك التجارية "قدرة البنك على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى البنك أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله أو تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وبسهولة¹.

¹ - كوثر عبد اللطيف، متطلبات تطبيق مقررات لجنة بازل فالبنوك التجارية، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومالية دولية، القسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2014، ص: 6.

² - طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 153.

للإشارة فإن عامل السيولة مرتبط مباشرة بعنصر الثقة في البنك، التي هي أساس وجوده، وبالتالي فإن مجرد وجود وتداول إشاعة عن عدم توفر السيولة كافية لدى البنك، كفيلة بأن تزعزع ثقة الجمهور (المودعين) ويدفعهم إلى سحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك إلى الإفلاس.²

5. أهمية النظام المصرفي

ترجع أهمية النظام المصرفي من خلال الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي في تسيير المعاملات في الاقتصاد، وفي التأثير على عرض النقود، فهي لا تقبل ودائع الأفراد فقط لتقوم بدور الوسيط المالي في نقلها فوائض القطاعات الاقتصادية التي تحتاجها في ما يعرف بالوساطة المالية، بين وحدات الفائض ووحدات العجز (الوظيفة التمويلية) ولكن تقوم هذه النوعية من البنوك بخلق قدر من السيولة في الاقتصاد بتكوينها ودائع وهمية عن طريق خلق الالتزامات جديدة عليها، تساهم في تكوين جانب هام من السيولة النقدية في الاقتصاد فيما يعرف بالنقود المصرفية وذلك في إطار الوظيفة النقدية لهذه النوعية من البنوك التي تنفرد بالقيام بها على باقي وحدات الجهاز المصرفي في معناه الواسع الذي يشمل على البنوك التجارية وبنوك الأعمال والاستثمار والبنوك المتخصصة.³

تتجلى أهمية البنوك التجارية في الاقتصاد من خلال ما تقوم به من أعمال وخدمات تتلخص فيما يلي:⁴

- تعتبر أداة مهمة لمنح التمويل سواء للمنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان
- تعتبر البنوك التجارية مكان التقاء عرض الأموال والطلب عليها، إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومخزرات الأفراد والمنشآت.
- تلعب دورا هاما ورئيسا في تطور البلدان وتقدمها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، فالاقتصاديات المختلفة لا يمكنها الاستغناء عن وظائف البنوك التجارية خصوصا بعد تطورها بشكل يتلاءم مع اتساع دائرة النشاط الاقتصادي للبلد، وبذلك تتزايد أهمية الدور الذي تلعبه فيا لتنمية الاقتصادية.

¹ - رجراج وهيبة، إدارة السيولة المصرفية فالبنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 5، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، الجزائر، 2014، ص ص: 262، 263.

² - كوثر عبد اللطيف، مرجع سابق ذكره، ص ص : 6، 7.

³ - محمد عزت عزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص: 110.

⁴ - سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات إدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون، الطبعة الأولى، دار المکتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر، 2011، ص: 29.

6. الرقابة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري

يعتبر النشاط المصرفي من النشاطات الهامة والحيوية التي لها ارتباط وثيق الصلة بالنشاط الاقتصادي، لهذا فإن التشريعات الحديثة لمختلف الدول قد أولت اهتماما كبيرا به ومن خلال تنظيمه ومراقبته والإشراف عليه عن طريق إحداث أجهزة وهيئات مكلفة بممارسة الرقابة عليه.

6.1. مفهوم الرقابة المصرفية:

تعرف الرقابة المصرفية على أنها من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية والائتمانية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية صادرة من جهة، والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف الرقابة من جهة أخرى.¹

كما أنها القواعد والإجراءات والأساليب التي تدير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للبنوك وصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها ويتولى الرقابة بصورة أساسية البنك المركزي.²

6.2. خصائص وأهداف الرقابة المصرفية:

تعد الرقابة المصرفية من الركائز الأساسية في النظام المالي، إذا تهدف إلى استقرار وسلامة القطاع المصرفي وحمايته من المخاطر المختلفة وتتميز الرقابة المصرفية بعدة خصائص وأهداف نذكر منها:

6.2.1. خصائص الرقابة المصرفية:

تتمثل أهم خصائص الرقابة المصرفية في:³

¹ - زيدان لمحمد وحباب عبد الرزاق، متطلبات تكيف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 11، 12 ماس 2008، ص: 4.

² - صلاح الدين لمحمد أمين الإمام وصادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، الجامعة المستنصرية، العراق، 2011، ص: 358.

³ - شيخ عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009-2010، ص: 31، 32.

أنها جزء لا يتجزأ من العملية الإدارية، تهدف لاكتشاف مواطن الضعف والأخطاء المرتكبة من طرف البنك واتخاذ الإجراءات التصحيحية في شكل قرارات تصحيحية فورية، وبالتالي فإن الرقابة ليست وظيفة مستقلة ومنفصلة عن الوظائف الإدارية الأخرى بل عملية ملازمة لأداء كل منها.

- ليس الهدف منها البحث عن الأخطاء بغرض تسليط العقوبة، فهذا يعد مفهوم سلبي لها، بل أن هذه الرقابة هي جزء من العمل الإداري تهدف الى لتأكد من صحة الأداء العملي من طرف البنوك، أو تقويمه وتصحيحه في حالة انحرافه، وبهذا المفهوم الإيجابي لها
- تعمل هذه الرقابة على وضع المعايير وتحديد الأهداف والخطط والسياسات التي تستخدم كمرشد للأداء من قبل البنوك التجارية

• تشمل الرقابة على البنوك اكتشاف وتحليل المشاكل قبل مرحلة التنفيذ، والحد من تفاقم حدوثها والقيام بالعمليات التصحيحية اللازمة، كما تشمل هذه الرقابة أيضا مرحلة التنفيذ من بدايتها إلى نهايتها ومرحلة ما بعد التنفيذ، من خلال تصحيح الأخطاء المرتكبة ووضع القواعد والنظم الكفيلة التي تهدف إلى عدم تكرار مثل هذه الأخطاء مستقبلا

- تميز الرقابة على البنوك بخاصية المرونة، بحيث تتلاءم مع أي تغيير يطرأ على سير العمل بالبنك، والقدرة على مواجهة ما يستجد من ظروف غير متوقعة والانحراف التي قد تحصل في المستقبل
- تتصف هذه الرقابة بالموضوعية، فهي لا تهدف إلى إرضاء رغبات أو دوافع شخصية أو الخضوع لمحددات واعتبارات ذاتية، بل تعتمد على معايير وأسس موضوعية وواقعية، فالرقابة على البنوك ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق غاية تتمثل في الكشف عن الانحرافات ومحاولة تصحيحها

2.2.6. أهداف الرقابة المصرفية:

ترمي الرقبة المصرفية إلى تحقيق عدة أهداف، لكن الهدف الرئيس منها يبقى يدور في فلك الحفاظ على استمرارية، متانة وسلامة الجهاز البنكي وبما يضمن الحفاظ على حقوق لمودعين والمساهمين على حد سواء وبما يحقق دور هذا الجهاز في التنمية الشاملة والإبقاء على الاستقرار النقدي وفاعلية الجهاز البنكي، إضافة إلى تفعيل التحكم المؤسسي والتقليل من المخاطر إلى حدودها المقبولة وإزالة ما يمكن من معيقات المنافسة، وبالتالي الوقوف على سلامة العمليات البنكية وما ينبثق عن ذلك من حماية وضمن للودائع وتوجيه الأموال نحو الاستثمارات ذات العائد الأكبر والكلفة الأقل، وبالتالي الحفاظ على السمعة البنكية وسلامة الصناعة البنكية بأساليب الرقابة

البنكية وتنفيذ مقررات لجنة بازل، ومتطلبات تفعيل التحكم المؤسسي لتفعيل الرقابة البنكية وتنشيط التحكم المؤسسي للحد من الأزمات النقدية والوقوع في المخاطر على اختلاف أنواعها¹.

6.3. متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية:

يتطلب تفعيل الرقابة المصرفية سياسة مصرفية حازمة، تأخذ على عاتقها التعامل الموضوعي مع البنوك مجالس إدارتها بكل شفافية ونزاهة وعلى أساس من وضوح السياسات والتعليمات والقوانين الضابطة للرقابة المصرفية²، ونجد من متطلبات تفعيل الرقابة البنكية ما يلي³:

- يجب أن يقوم المراقبون البنكيون بتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال للبنك - حسب المادة 2 من النظام رقم 04-08 حدد بعشرة ملايين دينار جزائري بالنسبة للبنوك وبالنسبة للمؤسسات المالية بثلاثة مليار وخمسمائة مليون دينار - ومكوناته ومدى قدرته على امتصاص الخسائر، علما أن ويجب ألا تقل هذه المتطلبات عن محدثته اتفاقيات لجنة بازل الذي حددته الاتفاقية 1 و 2 ب 8%، أما بازل 3 فمن المقرر أن تصل النسبة إلى 10.5% بحلول سنة 2019.
- استقلالية النظام الرقابي في تقييمه لسياسات البنك والإجراءات المرتبطة بمنح وإدارة القروض والمحافظ وتنفيذ الاستثمارات.
- على المراقبين التأكد من تبني البنوك سياسات كافية وإجراءات فعالة لتقييم جودة الأصول، كذلك وجود مخصصات كافية لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها فضلا عن توافر احتياطات مناسبة.
- يجب أن يكون لدى المراقبين القناعة بأن البنك لديه نظام للمعلومات يمكن الإدارة من تحديد مركز التمرکز في المحافظ المالية والقروض. يجب على المراقبين وضع حدود حصيفة لعملية الإقراض، بحيث يعتبر أي تجاوز عن هذه الحدود مؤشرا على ازدياد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

¹ - احمد زكريا صيام، أثر التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الأردنية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الأول، العدد الثامن، جامعة الوادي، الجزائر، 2015، ص ص: 17، 18.

² - المرجع نفسه، ص: 19.

³ - بن العارية حسين، الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية، مقدمة للمؤتمر الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 11 و 12 مارس 2008، ص:

6.4. الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة المصرفية بالجزائر

أدخل قانون النقد والقرض تغييرات جذرية في طريقة تشغيل القطاع المالي عامة والمصرفي خاصة، وفرض تنظيم المهنة المصرفية وتأطير نشاطا لبنوك والمؤسسات المالية وعملياتها وجعلها خاضعة للرقابة من طرف هيئة ذات سلطة إدارية وقضائية تتمثل في بنك الجزائر وهيأته.¹

6.4.1. الأساليب الداخلية والخارجية للرقابة المصرفية في الجزائر

تصنف الرقابة المصرفية حسب الجهة التي تقوم بها إلى رقابة داخلية ورقابة خارجية، وحسب الأجهزة الكلفة بها إلى رقابة بنك الجزائر ورقابة اللجنة المصرفية، كل هذا سنتطرق إليه فيما يلي.

(أ) الأساليب الداخلية: وتتمثل في التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية.

❖ الرقابة الداخلية:

تعرف كالرقابة الداخلية بأنه المجموعة السياسات والنظم والتعليمات التي بسكن البنك من تصحيحا لأوضاع، وكذا تقييم أداء الوحدات المختلفة بها، بهدف تحقيق أقصى كفاءة ممكنة. ويتضح لنا من هذا التعريف أن الرقابة الداخلية لا تعتبر هدفا يسعى البنك إلى تحقيقه، وإنما هي وسيلة للوصول إلى الهدف الأساسي للبنك والمتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن.²

أما فيما يخص الأساليب التي تتم وفقها الرقابة الداخلية نذكر ما يلي:³

- الجرد المادي المفاجئ لخزينة البنك وكذلك التحقق من الموجودات الأخرى؛
- التحقق من صحة السجلات والدفاتر المحاسبية؛
- التحقق من كفاءة الجهاز الإداري ومدى تطبيق القرارات الصادرة عن الإدارة؛
- الزيارات المفاجئة لمختلف المصالح وأقسام البنك والتأكد من السير الحسن للعمل.

¹ - خروبي وهيبة وأحمد علاش، دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية للمصارف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 12، جامعة البليدة 2، الجزائر، جوان 2015، ص ص: 129، 130.

² - حورية حماني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة ماجستير، شعبة بنوك تأمينات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005-2006، ص ص: 85، 86.

³ - حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص ص: 279.

❖ التدقيق الداخلي:

يعرف كالتدقيق الداخلي أنه وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته، سواء تلك المالية أو الإدارية منها، ولمساعدة جميع العاملين فيه على إنجاز الواجبات الموكلة إليهم، وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد

والقدرات بما يتفق والسياسة العامة للبنك. وهو موجه لتحقيق الأهداف التالية:¹

- حماية الأصول، وبصفة عامة ممتلكات البنك.
- التأكد من مصداقية المعلومات المالية.
- مطابقة لقوانين والأنظمة، وكذلك السياسات العامة والخطط والإجراءات والتعليمات الخاصة.

تعمل وظيفة التدقيق الداخلي على المراجعة الدورية لوسائل وأدوات لإدارة لمراقبة وتسيير البنك، حيث تركز هذه الأهداف على مراجعة ما إذا كانت الإجراءات الموضوعية تشتمل على الضمانات الكافية، وما إذا كانت المعلومات صحيحة والعمليات منتظمة والتنظيمات فعالة.

كما يقوم التدقيق الداخلي بإعداد تقارير للاستعمال الداخلي في البنك لتمكين الإدارة من القيام بمسؤولياتها المختلفة وبحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح التي يعمل البنك من خلالها.²

(ب) الأساليب الخارجية:

تخضع البنوك التجارية لرقابة خارجية تضمن حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاينة المخالفات المثبتة، وهي تعهد إلى هيئات غير مرتبطة بإدارة البنك .

¹ - حورية حمني، مرجع سابق ذكره، ص ص: 102، 103.

² - أحمد زغدار وأحمد محمد مخلوف، مدى التوافق بين المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وإجراءات المراجعة في البنوك، الأردنية مقدمة للملتقى الوطني حول مهنة التدقيق في الجزائر "الواقع والآفاق" في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 11/ 12 أكتوبر 2010، ص: 14.

ويمكن تصنيفها إلى رقابة قانونية ورقابة مؤسساتية.¹

❖ الرقابة القانونية:

تتمثل في رقابة مراجع الحسابات والذي يعد حسب المادة 22 من القانون 01 "المتعلق بمهن الخبير الحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد"، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات، انتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.²

مراجعة الحسابات هي مجموعة إجراءات يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص بغرض إبداء رأي مهني محايد بموضوع ما، بحيث تتوفر في الشخص أو الأشخاص الذين يقومون بهذه المهنة جميع ما تتطلب قواعد التدقيق المتعارف عليها، المتعلقة بشخص المراجع، وأن تتم إجراءات التدقيق وفق قواعد التدقيق المتعارف عليها أيضاً، وأن يراعى في إعداد رأي مراجع الحسابات ما جاء في قواعد التدقيق المتعارف عليها خلال إعداد تقرير مدقق الحسابات.³

يرتكز العمل الرئيس لمراجع حسابات البنك على التأكد من أن الحسابات الختامية للبنك تعطي صورة صحيحة وصادقة عن المركز المالي، وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:⁴

- التحقق من تطبيق القوانين والأنظمة في حسابات البنك؛
- الإشراف على مختلف عمليات الجرد وإجراءات وطريقة تقييم الأصول؛
- مواجهة الأخطار المتوقعة بتخصيص مؤنات لقيم الأصول؛
- التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وخطواته؛
- التحقق من القوائم المالية ومدى تطابقها مع معايير المحاسبة.

حسب المادة 100 من الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض: فيجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع بنك أو مؤسسة مالية أجنبية أن يعين، بعد رأي اللجنة المصرفية وعلى أساس المقاييس

¹. مروة بوقادوم، حمال عمورة؛ الرقابة المصرفية في الجزائر ودورها في تعزيز الإفصاح بالبنوك التجارية؛ مجلة الابحاث الاقتصادية؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة البليدة 2. العدد 18. الجزائر الصادرة بتاريخ جوان 2018؛ ص

² - المادة 22 القانون 01-10. المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 29 جوان 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42. صادرة بتاريخ: 11 جويلية 2010، ص 7.

³ - زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 191.

⁴ - حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص: 283.

التي تحددها، محافظين (2) للحسابات على الأقل، مسجلين في قائمة نقابة الخبراء المحاسبين ومحافظين الحسابات.¹

حسب المادة 101 من نفس الأمر فإن ويتعين على محافظي حسابات البنوك والمؤسسات المالية زيادة على التزاماتهم القيام بما يأتي:²

- أن يعلموا فوراً المحافظ بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم طبق لهذا الأمر والنصوص التنظيمية المتخذة بموجب أحكامه؛
- أن يقدموا المحافظ بنك الجزائر تقريراً خاصاً حول مراقبة التي قاموا بها. ويجب أن يسلم هذا التقرير للمحافظ في أجل أربعة (4) أشهر ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية؛
- أن يقدموا للجمعية العامة تقريراً خاصاً حول منح المؤسسة أية تسهيلات لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المذكورين* في المادة 104 من هذا الأمر. وفيما يخص فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فيقدم هذا التقرير لممثليها في الجزائر؛
- أن يرسلوا إلى محافظ بنك الجزائر نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة للمؤسسة.

❖ الرقابة المؤسساتية:

إن التطرق إلى الرقابة المؤسساتية بنوعيتها: المستندية والميدانية، يقودنا إلى التعرف إلى الهيئات المسؤولة عن إنجاز وتنفيذ هذه الرقابة، والمتمثلة أساساً في مجلس النقد والقرض، وبنك الجزائر من خلال المديرية العامة للمفتشية العامة - لصالح اللجنة المصرفية -، والتي سترتكز عليهما دراستنا.

- الرقابة المستندية:

ترتكز الرقابة المستندية على فحص الوثائق والمستندات المحاسبية والاحترازية، حيث تنجز هذه الرقابة على أساس المستندات المحاسبية التي ترسلها البنوك إلى اللجنة المصرفية بانتظام، كما تدعم أيضاً بالمقابلات

¹ - المادة 100: الأمر رقم 04-10 (26 أوت 2010). يعدل ويتم القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 50 الصادر بتاريخ: 01 سبتمبر 2010. ص: 14

² - المادة 101: لأمر 10-04، المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره: ص: 14

* - يمثل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المذكورين في المادة 104 من الأمر في: المسيرين، والمساهمين والمؤسسات التابعة لمجموعة البنك أو المؤسسة المالية، أزواج المسيرين والمساهمين وأقاربهم من الدرجة الأولى.

المنتظمة التي يجريها المكلفون بالرقابة مع إطارات ومسيري البنك. وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الرقابة في فحص الوضعية المالية للبنوك بانتظام، وذلك لتحقيق الأغراض التالية:¹

- توضيح التطورات غير الملائمة، خاصة فيما يتعلق بمخالفات القوانين التنظيمية.
- اقتراح ومباشرة بعض الأعمال.
- إلزام مؤسسة ما على وضع حد لنشاطها، قبل أن تصبح غير ملئية.

- الرقابة الميدانية:

تمارس على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، حيث تكون مهام هذه المراقبة دقيقة ودورية وحسب قطاع النشاط أو كاملة، وذلك طبق البرنامج مسطر من قبل اللجنة المصرفية. تقوم المصالح المختصة لبنك الجزائر (المديرية العامة لمفتشية العامة) بانتظام وعلى أساس برنامج المراقبة الكاملة للبنوك والمؤسسات المالية المعمول به ابتداء من سنة (2001)، بعمليات المراقبة الميدانية الكاملة. حيث تسعى هذه الأخيرة إلى ضمان التسيير الجيد والاحترام الدقيق لقواعد المهنة، كما تسمح بضمان انتظام العمليات المصرفية المنجزة ومطابقة البيانات المصرح بها لبنك الجزائر مع البيانات الرقمية المحصل عليها، والتي تمت مراجعتها في عين المكان. وتتضمن ما يلي:²

- تقييم تنظيم البنك أو المؤسسة المالية، خاصة الهياكل المكلفة بالمحاسبة والإعلام الآلي والخزينة، والالتزامات وتسيير التجارة الخارجية.
- تحليل وتقييم نشاط الإقراض.
- تقييم الهيكل المالي (خطر القرض، وضعية الالتزامات، معدلات الملاءة)

تحليل الحسابات المختلفة، وفحص احترام لقوانين التنظيمية للصرف بما يتعلق بتسيير عمليات التجارة الخارجية.

كما تسمح الرقابة الميدانية برصد الوضعية المحاسبية والتنظيم الإعلامي المحاسبي والإداري، حيث يسمح هذا الرصد بالتأكد من مدى احترام البنك للقوانين التنظيمية المحاسبية.

¹ - مروة بوقادوم، حمال عمورة، مرجع سبق ذكره؛ ص 74.

² - حورية حماني، مرجع سبق ذكره، ص: 119، 122.

6.4.2. الهيئات المكلفة بممارسة الرقابة في الجهاز المصرفي الجزائري

أ) بنك الجزائر:

تتمثل مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقروض، في توفير والحفاظ على أفضل الشروط التي تضمن النمو المنتظم للاقتصاد الوطني، بجميع طاقاته الإنتاجية مع السهر على استقرار النقد في الداخل والخارج.¹ ويمارس البنك المركزي ثلاثة أنواع من الرقابة على بنوك وهي:²

الرقابة الكمية: هي الرقابة الخاصة بكمية الائتمان وسعره، وتتضمن الحدود التي تلتزم بها البنوك التجارية بالنسبة لحجم القروض التي تمنحها وسعر الفائدة التي تقرض به... إلخ، اعتمادا على استخدام السوق للتعديل النقدي.

الرقابة النوعية: تتضمن وضع حدود للأنواع المختلفة من القروض قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو قطاعات ما، وكذلك تعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا ووضع قيود على استثمارات البنوك التجارية وقصرها على الاستثمارات التي يتوافر فيها عنصري الضمان والسيولة.

الرقابة القانونية والإدارية: يقصد بها الرقابة التي تتم عن طريق الأحكام التي تلزم البنوك بنشر قوائمها المالية في فترات دورية منتظمة حتى يقف البنك المركزي وأصحاب الودائع والمساهمين على حقيقة المركز المالي لهذه البنوك في فترات متقاربة ومنتظمة.

تعد الرقابة التي يمارسها بنك الجزائر على البنوك التجارية من أكثر أنواع الرقابة أهمية وشمولا، حيث تتخذ شكلين أساسيين هما: 1- لرقابة الميدانية والرقابة على أساس المستندات. فإذا كانت اللجنة المصرفية هي السلطة المخولة قانونا بالإشراف المصرفي، فإن بنك الجزائر يتكفل بتنفيذ عمليات الرقابة على البنوك لصالح اللجنة المصرفية، وذلك من خلال المديرية العامة للمفتشية العامة بهيكلها المختلفة.³

¹ - علي عزوز، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية، الحديثة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 11/12 مارس 2008، ص: 14.

² - أحلام موسى مبارك، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2004-2005، ص: 20.

³ - حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 283.

ب) المديرية العامة للمفتشية العامة:

بالنظر إلى كثافة شبكة البنوك والمؤسسات المالية وقصد التكفل الجيد بتقوية الرقابة على الوثائق والمستندات، فقد تم إنشاء مصلحة أو هيئة مختصة على مستوى بنك الجزائر هي المديرية العامة للمفتشية العامة (DGIG) عام 2001، تضطلع بمهمة التدقيق الميداني للتأكد من صحة البيانات الواردة في الوثائق والمستندات المفصح عنها من قبل البنوك، حيث ترسل تقارير الرقابة إلى اللجنة المصرفية لتتخذ القرارات المناسبة بصدد البنك¹.

المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر مسؤولة بالنيابة عن اللجنة المصرفية لأداء الرقابة على أساس الوثائق، وممارسة الرقابة في عين المكان من خلال ملائها².

ولها عدة مهام حسب النظام 02 03، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية منها:

- ✓ التحقق من دقة وصدق المعلومات المقدمة والقيام بتقدير المناهج المحاسبية المعتمدة من قبل البنك أو المؤسسة المالية المعنية.
- ✓ تقدير نوعية المراقبة الداخلية، لاسيما تناسق أنظمة التقييم، المراقبة والتحكم في المخاطر.
- ✓ مراقبة شروط تقييم وتسجيل وحفظ المعلومات المحاسبية والمالية.
- ✓ مراقبة نوعية أنظمة الإعلام والاتصال.

ويكون التصريح القانوني للمفتشية على أساس سنوي، نصف سنوي، فصلي وشهري حسب نوع المعلومات المبلغ عنها³. ولممارسة مهامها، تقسم المديرية العامة للمفتشية العامة إلى مديريتين، إحداها مسؤولة عن الرقابة الداخلية، والأخرى مكلفة بالرقابة الخارجية لحساب اللجنة المصرفية⁴. هذا لتقسيم كان ساريا إلى غاية نوفمبر

¹ - حمزة طيبي، تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وحاسبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3. 2012-2013، ص 269

² - Djamel Benbelkacem, «Réformes récentes du secteur bancaire», Séminaire Scientifique International sur la réforme du système bancaire algérien dans les développements mondiaux actuels, université de Ouargla, 11/12 mars 2008, P: 25.

³ - نعيمة بن العامر، الإشراف المصرفي والرقابة على البنوك، أطروحة دكتوراه، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 156، 157.

⁴ - حورية حماني، مرجع سبق ذكره، ص 115، ص 116.

2001، ليتم تزويدها بعد ذلك بناية مديرية المبرمجة والتقييم ونيابة مديرية التنسيق والمهام الميدانية لبنك الجزائر¹.

(ج) اللجنة المصرفية:

حسب المادة 105 من الأمر 04-10 المتعلق بالنقد والقرض فإنه: تؤسس لجنة مصرفية تدعى في صلب النص "اللجنة"²، ونص قانون النقد والقرض في مادته 143 على أنها لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة وحسن تطبيق القوانين والأنظمة التي يخضع لها البنوك والمؤسسات المالية، والمعاقبة على النقائص التي يتم ملاحظتها، والصلاحيات الممنوحة للجنة المصرفية هي نوعان، سلطة التحقيق الرقابة والسلطة الجزائية وقد خول قانون النقد والقرض اللجنة المصرفية بهذه المهام³. وتتمثل مهام هذه اللجنة في الآتي:

- تلعب دورا وقائيا حيث لها الحق في التحري حول تسيير وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية.
- القيام التحقيق الوقائي عن طريق متابعة الوثائق والمستندات أو التنقل للبنوك في عين المكان
- تنظيم العمل بما يتناسب والتحويلات الهيكلية للنظام المالي.
- الرقابة على البنوك فيما يخص احترام قواعد الحذر المتمثلة في تقسيم وتغطية الأخطار وتصنيف الديون حسب درجة خطورتها.
- للجنة الحق في التحري حول تسيير وتنظيم البنوك وتصحيحها إذا ما كان هناك أخطاء
- مراقبة اللجنة المركزية وسيلة للتأكد من أن القرارات المتخذة من طرف بنك الجزائر لا تعرضه للأخطار الكبيرة.
- لا تتوقف الرقابة على نشاطات البنك أو المؤسسة المالية، بل تشمل أيضا الشخص الذي لديه مساهمة أو علاقة مالية سواء كان يسيطر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على هذه البنوك.
- ويمكن أن نستنتج إضافة إلى ذلك مهمة متابعة مدى استمرار البنوك بالوفاء بالمتطلبات التي يفرضها القانون ونظام بنك الجزائر لممارسة هذا النشاط .

كما تختتم عمليات الرقابة لهذه اللجنة باتخاذ تدابير وعقوبات تأديبية إن استدعى الأمر، وذلك حسب درجة شدتها وحسباً لأخطار والمخالفات المثبتة، وتتمثل هذه التدابير في دعوة البنك والمؤسسات المالية موضوع

¹ - سامية بلاغ، الرقابة على الائتمان المصرفي ودورها في ضبط الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص 114.

² - المادة 105 «04-10» المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره، ص 14

³ - Rachid zouaimia, «la supervision bancaire: l'étendue des compétences de la commission bancaire», Séminaire Scientifique International sur le système bancaire, à la lumière des transformations juridiques et économiques, université de bachare, 24/25 avril 2006, P: 7.

الرقابة إلى العمل على إعادة توازناتها المالية أو تصحيح وتكييف أساليبها الإدارية التي قد تبدو للجنة غير فعالة أو مخالفة للتنظيم، كما يمكن للجنة اتخاذ تدابير أخرى من بينها التنبيه، اللوم، إلغاء الترخيص بممارسة العمل¹.

وأنشأت اللجنة المصرفية برنامج مراقبة بعين المكان وعلى أساس المستندات، وتقوم بذلك عن طريق خدمات بنك الجزائر، خاصة المفتشية العامة والمديرية العامة للصرف²

المطلب الثاني: محددات النظام المصرفي والتحديات التي تواجهه

عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك والمؤسسات المالية. وفاعليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عملياتها وصحة سياستها تعتبر من المقتضيات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد ذاته واستمرار استقرار هو إمكانية تحقيق أهدافه.

1. محددات النظام المصرفي

وبناء على التفرقة بين الكبح المالي (financière répression) والتحرير المالي (financière liberalization) فإن هناك نمطين أساسيين للنظام المالي:

1.1. نظام مسيرو مضبوط إداريا يدعم اقتصاد الاستدانة (économie D'endettement)

يتميز النظام المالي بوجود الكبح المالي، أين تكون أسعار الفائدة ضعيفة وشبه ثابتة من الناحية الاسمية وسلبية من الناحية الحقيقية ومحددة بطريقة بعيدة عن قوى السوق نظرا للأسباب التالية:³

- عدم وجود أسواق مالية منافسة ومع وجود المؤسسات المالية في حالة احتكارية، مما يجعل عرض النقود والطلب عليها لا يتم بصفة حرة.
- سيطرة الدولة على الجهاز المصرفي، يتيح لها تحديد سعر فائدة منخفض يتماشى مع سياستها الاقتصادية، وانخفاض مستوى الادخار الداخلي، مما يجعل الحكومة والمؤسسات تلجأ إلى الاقتراض.
- تزايد حجم ومجال تدخل الدولة ومباشرتها لمراقبة البنوك لأنها بنوك مسيرة من طرفها وتابعة لها. حيث ضعف أو انعدام استقلالية البنك المركزي وخضوعه عمليا للخزينة العامة التي توفر سعر فائدة يقضي

¹ - عادل عاشور، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

² - ILMANE Mohamed-Chérif, «Cadre institutionnel et légal de l'activité bancaire en Algérie», Séminaire pour Experts comptables, Institut Algérien Des Hautes Etudes Financiers ,17 /18 septembre 2016, P: 80

³ -عبد الحكيم مصطفى الشراقوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 55.

على احتمال وجود سوق مالية واسعة ومنظمة، تكون فيه أسعار الفائدة محددة من طرف قوى عرض وطلب النقود.

1.2. نظام متحرر يدعم اقتصاد الأسواق المالية capitaux de marches de économie

يتميز بخصائص ومميزات تجعله ينقل الاقتصاد من اقتصاد استئدانة إلى اقتصاد الأسواق المالية هي:¹

- وجود منافسة حادة بين المؤسسات المالية مما يعني وجود هامش كبير عندها للاقتراض تحديد سعر الفائدة.
- دعم الحكومة الأسواق المالية يعمق المنافسة بين المؤسسات المالية والأسواق المالية، مما يؤدي إلى وجود أسعار فائدة متغيرة ومحددة عن طريق قوى السوق وخاضعة للعرض والطلب.
- ارتباطا لاستثمارات بربحياتها فالاستثمارات التي لا تحقق ربحية لا يمكن القيام بها لأنها لن تجد من يمولها (هذه الربحية يجب أن تكون على الأقل تفوق سعر الفائدة).

2. التحديات التي تواجه القطاع المصرفي:

تعتبر أهم القيود التي تواجهها لقطاع المصرفي في الدول النامية والتي تعتبر من بين أهم العقبات التي تعاني منها التنمية الاقتصادية والتي يمكن حصرها فيما يلي:²

- سقف معدل الفائدة.
- التدخل المفرط للدولة في البنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى.
- نسب الاحتياطي الإجمالي العالية.
- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية مما ينعكس سلبا على جودة الخدمة المقدمة للعملاء وارتفاع تكلفتها.
- عدم قدرة الجهاز المصرفي على استيعاب الأساليب والتقنيات الحديثة في العمل المصرفي.
- ضعف الكيانات المصرفية داخل الجهاز المصرفي الليبي مما يضفي ظلالة من الشك حول قدرة هذه الكيانات على المنافسة في السوق المصرفية.

¹ - عبد اللطيف مصطفى، دور البنوك والأسواق المالية في تمويل النشاط الاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2003، ص: 45.

² - عمر عزوي، سايج بوزيد، إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عامل التحديث النمو الاقتصادي، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008، ص:

كما يواجه القطاع المصرفي عدة عوائق وتحديات خاصة القانونية والتشريعية، ورغم التعديلات التي شهدتها القانون البنكي والمصرفي الجديد، إلا أن تطبيقه في الميدان يواجه عدة تحديات قانونية تتعلق بسرعة تنفيذ الإصلاحات، خاصة فيما يتعلق بتعزيز الشفافية وتنفيذ الإجراءات الرقابية.

كما يعاني القطاع المصرفي في الجزائر من المشاكل الهيكلية مما يعوق عملية تحسين الجودة وتطوير الخدمات، فالبانك المركزي والهيئات التنظيمية الأخرى بحاجة إلى المزيد من التنسيق مع البنوك لتحسين الأداء وتخفيض التكاليف .

استمرارية الصراع بين القطاع المصرفي والاقتصاد الموازي، إذ لا يزال الاقتصاد غير المصرفي (الموازي) يشكل تحديًا كبيرًا للقطاع المصرفي الرسمي، حيث أن الكثير من التعاملات المالية تتم خارج النظام المصرفي، مما يضعف قدرة البنوك على تقديم خدمات متكاملة للمجتمع.

التحديات التقنية رغم التركيز الكبير على التحول الرقمي، يواجهها لقطاع المصرفي تحديات تتعلق بالبنية التحتية التقنية، حيث تحتاج البنوك إلى تحديث أنظمتها لتواكب التغيرات التي يتطلبها القانون.

الاستجابة للأزمات المالية العالمية يحتاج النظام المصرفي الجزائري إلى الاستجابة بمرونة للأزمات المالية العالمية مثل تقلبات أسعار النفط، الأمر الذي يتطلب إجراءات استباقية لضمان استقرار النظام المالي المحلي.

تعزيز قدرة البنوك على مواجهة المخاطر يواجهها لقطاع المصرفي تحديات تتعلق بقدرة البنوك على التكيف مع المعايير العالمية الخاصة بإدارة المخاطر، مما يستدعي تحديث أنظمة الرقابة الداخلية والتدريب المستمر للكوادر البشرية.

ضعف الثقافة لمالية فلا يزال هناك ضعف كبير في الوعي المالي لدى العديد من الأفراد والشركات في الجزائر، إذ يتطلب الأمر مزيدًا من الوعي بضرورة تعميق الفكر المالي لتعريف المواطنين بأهمية التعامل مع البنوك وكيفية الاستفادة من الخدمات المصرفية الحديثة لزيادة اعتماد المواطنين على البنوك لتلبية احتياجاتهم المالي.¹

¹ - بوسنة زينب، دور النظام المصرفي الجديد في دعم الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني الموسوم ب: عصنة القطاع المصرفي الجزائري واقع وآفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المنعقد بتاريخ 11 ديسمبر 2024 جامعة الجزائر 1، ص: 22.

المبحث الثاني: دوافع وأهداف القانون النقدي والمصرفي 23-09 وأثره على الاقتصاد الجزائري

بعد عشرين سنة من صدور قانون النقد والقرض وبسبب الظروف السياسية والاقتصادية والصحية وبسبب الآثار السلبية للأمر رقم 10-17، حاولت السلطة السياسية في الجزائر معالجة هذه الاختلالات وتحسين الإطار القانوني للقطاع المصرفي بما يتلاءم في رغبتها في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، جاء هذا القانون من خلال فتح نقاش وتميره إلى تركية على عكس 20 سنة التي كانت تمر من خلال أوامر رئاسية، لقد جاء لقانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق النقدي والمصرفي بمثابة إلغاء الأمر 03-11 المؤرخ 26 أوت 2003، أي إنه تعتبر المرحلة الثالثة من الإصلاحات النقدية والمصرفية التي تشهدها الجزائر وجاء هذا القانون في 164 مادة مقسمة إلى تسعة أبواب.¹

المطلب الأول: دوافع والأهداف قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

إن عدم استجابة القانون 03-11 للتطورات والتحولات المختلفة في المجتمع أدى إلى تغيير نظرة المشرع عن طريق رسم استراتيجية جديدة تتلاءم والأوضاع الجديدة في كافة المجالات، السياسية، الاقتصادية والقانونية، ففيما تتمثل الدوافع المؤدية إلى إصدار هذا القانون.

1. دوافع قانون النقدي والمصرفي:

يمكن إبراز أهم الدوافع لتبني هذا القانون فيما يلي:

1.1. الدافع السياسي:

يدخل هذا التشريع الجديد ضمن التعهدات 54 التي تقدم بها رئيس الجمهورية في تطوير النظام المصرفي والنقدي، ومعالجة التدخلات المتكرر للسلطة التنفيذية في القرارات النقدية للبلاد، وتعزيز التشاور بين الطبقة السياسية في تبني هذا التشريع، لذلك نجد أن هذا القانون جاء بعد تشاور ومناقشة البرلمان عكس القانون السابق الذي جاء بأمر رئاسي، ورغبة من أعلى السلطة في الجزائر بالقطيعة مع السياسات السابقة وتعزيز الحوار والانفتاح أكثر على المشاكل والطموحات الشعبية التي تجلت خصوصا في فتح مكاتب الصرف والانفتاح على الصيرفة الإسلامية.

¹ - رنان مخطار، الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 23-09، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 01، جامعة الاغواط الجزائر، 2023، ص: 286

1.2. الدافع الاقتصادي:

جاء القانون في ظل الرغبة الدولة الجزائرية في تنويع القطاع الاقتصادي بعيد عن المحروقات من خلال تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، عن طريق المزيد من الانفتاح المالي وإصلاح نظام الصرف والاستفادة من التطور التكنولوجي والمالي الحاصل في القطاع النقدي والمصرفي العالمي بالاعتماد على العملة الرقمية وسائل الدفع الحديثة والاستفادة من التجارب الدولية في معالجة الأزمات المصرفية تم إنشاء لجنة الاستقرار المالي، مع الرغبة في تعزيز الشمول المالي في البيئة النقدية والمصرفية الجزائرية في ظل توجه الدولة في فتح رأس المال البنوك العمومية من أجل زيادة تنافسيتها، ومن أجل مساهمة أكثر للقطاع النقدي والمصرفي في الديناميكية الاقتصادية التي ستشهدتها الجزائر.

1.3. الدافع القانوني:

إن القانون رقم 09-23 جاء لمعالجة الاختلالات القانونية في القوانين السابقة في مجال الصرف؛ والنشاط المصرفي خاصة الصيرفة الإسلامية، من خلال إضفاء الطابع القانون الخاص بها نظر الخصوصية عملياتها مع إعطاء البعد القانوني لمجال الحوكمة والرقابة المصرفية، واسترجاع هامش استقلالية البنك الجزائر وتعزيز صلاحياته ومواكبة مجلس النقدي والمصرفي لكل التطورات الحاصل في المجال النقدي وتمكينه من كل الأدوات القانونية التي تعزز سلطته في إدارة السياسة النقدية في البلاد، دون إغفال الثغرات القانونية الخاصة بمعالجة الأزمات المصرفية أو الأزمات التي يمكن أن تمر بها البنوك العاملة في الجزائر، بهدف المحافظة على النظام المصرفي باعتباره عصب النشاط الاقتصادي.¹

2. أهداف قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

لقد جاء القانون لتحقيق جملة من الأهداف التي تعكس حجم الطموح والإمكانات الكبيرة للجزائر، لعل من أبرز هذه الأهداف نجد:²

- التكيف القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي استجابة للتحويلات الاقتصادية والمالية العالمية، ومواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية في الميدان المصرفي.
- إصلاح نظام الصرف من خلال الترخيص لمكاتب الصرف.
- العمل على تعزيز الحوكمة في الكل الهيئات المشكلة للنظام النقدي والمصرفي في الجزائر

¹ - مالك نسيم، القانون النقدي والمصرفي، الملتقى الوطني الموسوم بـ عصرنة القطاع المصرفي الجزائري واقع وآفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المنعقد بتاريخ 11 ديسمبر 2024 جامعة الجزائر 1، ص: 9.

² - رنان مخطار، مرجع سبق ذكره، ص: 291.

- العمل على زيادة تحفيز تمويل الاقتصاد الوطني.
- يهدف القانون إلى زيادة إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع قواعد داخلية قوية للحوكمة.
- العمل على إعداد استراتيجية وطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية لتعزيز المعاملات المصرفية والشمول المالي.
- يهدف هذا القانون أيضا إلى إدراج أدوات جديدة للسياسة النقدية لكي تصبح أكثر فاعلية.
- ويهدف إلى الطابع القانوني لعمليات الصيرفة الإسلامية، مع توفير كل مقومات نجاحها من الهيئة الشرعية إلى تكيف القوانين بما يلائم منتجات الصيرفة الإسلامية.
- يهدف هذا القانون إلى توسيع رقمنة المدفوعات من خلال إدخال شكل جديد للعملة النقدية هو الدينار الرقمي الجزائري الذي يصدر هو يديره البنك الجزائر.

3. هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

لقد جاء القانون 09-23 بهيكل نقدي يعمل على تنظيم وتسيير المجال النقدي والمصرفي في الجزائر وهي:¹

- ✓ بنك الجزائر؛
- ✓ مجلس النقدي والمصرفي
- ✓ اللجنة المصرفية
- ✓ لجنة الاستقرار المالي
- ✓ اللجنة الوطنية للدفع

بالإضافة إلى لجنة ومصالح يديرها البنك الجزائر وهي:

- ✓ لجنة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية، يشترك في إدارتها مع وزارة المالية
- ✓ مركزية المخاطر المؤسسات والأسر
- ✓ مركزية المستحقات غير المدفوعة

4. مضمون قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

يعتبر القانون 09-23 بمثابة تواصل لعملية الإصلاحات المصرفية والنقدية في الجزائر منذ سنة 1990، ويمكن توضيح مضمون قانون المصرفي من خلال النقاط التالية:

¹ - مالك نسيمية، المرجع سبق ذكره، ص: 11.

4.1. تغيير اسم القانون

القانون لم يعد اسمه "قانون النقد والقرض" كما كان في القانونين السابقين أي القانون 10-90 لسنة 1990 والأمر رقم 11-03 لسنة 2003، وإنما أصبح "القانون النقدي والمصرفي"، وهذا أفضل في نظر حسب العديد من الخبراء، لأنه أكثر دلالة.

4.2. تعزيز استقلالية البنك الجزائر وحوكمته

يلاحظ أن القانون 09-23 يتضمن تعزيز حوكمة بنك الجزائر، ويقترح إعادة اعتماد نظام العهدة بالنسبة للمحافظ ونواب المحافظ لمدة 5 سنوات، وهو ما يمثل رجوع لما كان عليه الأمر في قانون 10-90، الأمر الذي يعزز من استقلالية البنك الجزائر، كما حدد المادة 22 منه تشكيلة مجلس الإدارة وتتكون من:¹

- المحافظ رئيساً؛
- نواب المحافظ؛
- أربعة موظفين من أعلى درجة يعينون بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي. أصبح بنك الجزائر ملزماً بالإضافة عن مجال السياسة النقدية والإشراف المصرفي ومساهمته في الاستقرار المالي المساهمة في ميزان المدفوعات مع الوضعية المالية الخارجية للجزائر، كما أكد القانون على حرص بنك الجزائر على نظم ووسائل الدفع، ولقد تم تعزيز مهام من خلال العمليات التالية:²
- العمليات على الذهب وتسيير احتياطات الصرف.
- عمليات السياسة النقدية، ولقد منح هذا قانون كل الأدوات الممكنة لبنك الجزائر من أجل تنفيذ سياسة النقدية مع مراعاة العمليات المرتبطة بالصيرفة الإسلامية.
- منح السيولة الاستعجالية، فقد أدرج هذا التعديل أدوات جديدة للسياسة النقدية بهدف جعلها أكثر نجاعة وتعزيزاً للآليات حفاظاً على الاستقرار المصرفي، من خلال منح السيولة الاستعجالية، كما لا يخفى لبنك ذي ملامة يواجه ضغوط سيولة مؤقتة.
- عملياته مع الدولة والهيئات العمومية والبنوك المركزية، نلاحظ بشكل واضح الرجوع إلى تحديد حجم تمويل بنك الجزائر إلى الخزينة العمومية فيحول 10% من الإيرادات العالية للدولة خلال السنة السابقة.
- عمليات الاستثمار وعمليات أخرى.

¹ - القانون رقم 23-09، 21 جوان 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 43 الصادرة بتاريخ: 27 جوان 2023 ص: 6.

² - مرجع نفسه، ص: 9، 11.

4.3. توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي

يخول القانون إلى المجلس صلاحيات جديدة بهدف مرافقة التحولات التي تشهده الهيئة المصرفية إذ يُوسع صلاحياته إلى اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ومزودي خدمات الدفع، ويمكن تلخص أهم صلاحيات الجديدة للمجلس فيما يلي:¹

- منتجات التمويل والقرض الجديدة، وكذا الخدمات المصرفية. إعداد المعايير وسير نظم الدفع وسلامتها؛
- بالإضافة إلى المعايير الاحترازية التي تطلق على البنوك والمؤسسات المالية، يضع كذلك المعايير والقواعد التي تطلق على البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع؛
- قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والوسطاء المستقلين، ومكاتب الصرف، إضافة إلى مزودي خدمات الدفع؛
- شروط اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى من رأس المال وكذا كفاءات إبرائه؛
- شروط اعتماد وإنشاء مزودي خدمات الدفع، ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى لرأس المال، وكذا كفاءات إبرائه وحماية زبائنهم، وكذا المعايير والقواعد المحاسبية التي تطبق عليهم.

4.4. تعزيز الصفة القانونية للصيرفة الإسلامية

على الرغم من النظام رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية الذي يعتبر أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية منذ الاستقلال والذي ألغي بنص النظام رقم 20-03 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، حيث تبني مصطلح الصيرفة الإسلامية بدل من الصيرفة التشاركية موضحا ممارسة البنوك والمؤسسات المالية لمنتجات الإسلامية ولاسيما في ما يتعلق بفتح النوافذ الإسلامية)، بالإضافة إلى تقيد هذه المنتجات الصيرفة الإسلامية في المراقبة والمشاركة والمضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار).²

¹ - القانون رقم 23-09، المرجع سبق ذكره، ص: 12.

² - أحمد عزوز، شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 4، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة عمار ثلجي الاغواط الجزائر، 2022، ص: 22.

إلا أن القانون 09-23 رسخ للصيرفة الإسلامية من خلال تحديد مفهومها وممارستها، فقد حددها كما يلي "تعتبر في مفهوم هذا القانون، عملية مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كعملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية".¹

كما أنه يتيح تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات المصرفية، وعززها من خلال تعيين شخصية تختار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة لإسلامية في المجلس النقدي والمصرفي وهذا يجعل السياسات تراعي خصوصيات المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، كما أجبر القانون 09-23 تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الحصول مسبقا على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية صادرة عن الهيئة الشرعية لإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وموافقة بنك الجزائر.

4.5. توسيع صلاحيات اللجنة المصرفية

لقد جعل هذا القانون للجنة المصرفية سلطة إشراف بنكي، حيث أصبحت هي الوحيدة المخولة بالبت في أي إخلال من طرف البنوك والمؤسسات المالية بأحكام هذا القانون وأنظمتها المتعلقة بالتعرض للمخاطر، لاسيما منها خطر القرض وكذا أعمال التسيير المترتبة عليها، حيث يكلف بنك الجزائر بتنظيم هذه الرقابة لحساب اللجنة بواسطة أعوانه، ويمكن للجنة أن تكلف بمهمة أي شخص يقع عليه اختيارها.²

4.6. استحداث لجنة الاستقرار المالي

تم استحداث لجنة الاستقرار المالي وتكليفها بالسياسة والمراقبة الاحترازية للكلية وإدارة الأزمات، حيث تهدف السياسة الاحترازية الكلية إلى السهر على الرفع من قابلية صمود لنظام المالي من خلال معالجة واحتواء نقاط الضعف النظامية التي يمكن أن تهدده ومن خلال تعزيز صلابة النظام المالي في مواجهة الصدمات المجمعة، ولقد حدد مهامها في حالتين.

- ✓ تحديد وتقييم المخاطر التي يحتمل أن تضر باستقرار النظام المالي في مجمله.
- ✓ الحرص على تعزيز شفافية النظام المالي من خلال تشجيع إنتاج ونشر المعلومات والإحصائيات المفيدة للمراقبة الاحترازية الكلية من طرف الفاعلين في النظام المالي.
- ✓ إصدار كل القرارات أو التعليمات الكفيلة بضمان السير الحسن للنظام المالي وفعاليته، وتقليل مخاطر حدوث أزمات مالية.
- ✓ السهر على تنفيذ جميع التدابير التي من شأنها الوقاية من المخاطر النظامية والتخفيف من آثارها.

¹ - القانون رقم 09-23، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

² - مالك نسيمية، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

✓ وضع الإجراءات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها، وضمان تناسقها ومتابعتها.

4.7. إنشاء اللجنة الوطنية للدفع

جاء إنشاء اللجنة الوطنية للدفع في وقت ما تزال الجزائر تحتفظ بنسبة مصرفية ضعيفة جدا، إذ لا تتعدى 30% حسب كثير من الخبراء، وهذه اللجنة مكلفة بوضع مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية، الذي يهدف إلى تعزيز المعاملات المصرفية وكذا تقوية الشمول المالي ويقدم هذا المشروع للمصادقة عليه من قبل السلطات العمومية وتتم المهمة اللجنة الوطنية للدفع فيما يأتي:¹

- ✓ متابعة تنفيذ التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بوسائل الدفع الكتابية من طرف الفاعلين المعنيين.
- ✓ مراقبة تطور استخدام ونشر وسائل الدفع الكتابية.
- ✓ مراقبة استخدام وسائل الدفع الدولية في الجزائر.
- ✓ متابعة الابتكار في مجال وسائل الدفع الكتابية.
- ✓ إعداد مشروع تحيين الاستراتيجية الوطنية لوسائل الدفع الكتابية.

4.8. رقمنة النشاط النقدي والمصرفي

لقد دعا هذا قانون إلى رقمنة المدفوعات من خلال إدخال شكل رقمي إلى العملة النقدية ممثلة في الدينار الرقمي الجزائري الذي يُطوره ويصدره ويُسيّره ويُراقبه بنك الجزائر، كما وسع من وسائل دفع لتشمل العملة الإلكترونية، كما رخص للبنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع وكل هذا يصب في انفتاح النشاط المصرفي الجزائري على التطورات التكنولوجية الحاصل وتعزيز الشمول المالي في البيئة النقدية والمصرفية في بلادنا.²

المطلب الثاني: أثر الإصلاحات المصرفية لسنة 2023 على الاقتصاد الوطني

ساهم القانون 09-23 في دعم النمو الاقتصادي من خلال تعزيز قدرة البنوك على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بفضل الآليات الجديدة المستحدثة، وهو ما يشكل أحد المحركات الأساسية لنمو الاقتصاد الوطني، كما يُتوقع أن يؤدي إلى زيادة في الاستثمارات المحلية والأجنبية بفضل التسهيلات التي يوفرها.

إضافة إلى تعزيز الشفافية وتحسين مناخ الأعمال، ذلك أن الشفافية التي يضمنها القانون الجديد ستؤدي إلى تحسين مناخ الأعمال في الجزائر، حيث سيكون المستثمرون قادرين على الحصول على معلومات دقيقة حول صحة المؤسسات المالية، مما سيزيد من ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في السوق الجزائري.

¹ - القانون رقم 09-23، المرجع سبق ذكره، ص: 24. 25.

² - مالك نسيم، المرجع سبق ذكره، ص: 16.

يعزز القانون 09-23 من قدرة الجزائر على الانخراط بشكل أكبر في النظام المالي الدولي مما يؤدي إلى تحسين العلاقات المالية الدولية، وعليه سيتمكن البنك المركزي من تفعيل عمليات التحويلات الدولية بكل أمان وسهولة، وهذا ما يساهم في تحسين صورة النظام المصرفي الجزائري على الصعيد الدولي.

ساهم القانون الجديد في إرساء الأسس الضرورية لتطوير البنية التحتية الرقمية في القطاع المالي والتحول إلى بنك رقمي مع تبني تكنولوجيا البلوكتشين والذكاء الاصطناعي، يتوقع أن يشهد القطاع المصرفي الجزائري تحولاً جذرياً نحو البنوك الرقمية، مما سيزيد من فرص تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، ويقلل من تكاليف التشغيل على البنوك والمؤسسات المالية، وعناء التنقل والمصاريف على العملاء ويوفر خدمات مصرفية أسرع وأكثر أماناً.

سيكون القانون 09-23 دافعاً لتوسيع نطاق الشمول المالي في الجزائر، الأمر الذي سيمكن فئات جديدة من المجتمع من الحصول على خدمات مصرفية، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تعزيز الاستقرار المالي يساهم هذا القانون في تعزيز الاستقرار المالي من خلال وضع آليات للحد من المخاطر المالية مثل تقلبات السوق، مما يساهم في ضمان استمرارية الأداء المصرفي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية.

تحسين الوضع المالي للقطاع العام سيعزز القانون من قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات وتحسين إدارتها المالية، بما في ذلك استخدام آليات الدفع الإلكتروني في المعاملات الحكومية.

دعم الاستثمارات الأجنبية يساهم القانون في تحسين البيئة المصرفية بحيث يكون أكثر جذباً للمستثمرين الأجانب، حيث يعزز الاستقرار المالي ويوفر حماية أكبر لرؤوس الأموال الأجنبية.¹

جاء القانون 09-23 من أجل عصنة القطاع النقدي والمصرفي، هذا القطاع الذي أصبح العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والمالية، وتطوره مرهون بنجاح العمليات المصرفية سواء في البنوك أو المؤسسات المصرفية.

فجاء هذا القانون من أجل تحقيق أهداف محددة تتمثل في تعزيز حوكمة النظام المصرفي برئاسة بنك الجزائر، وتحسين شفافيته، مع منح مجلس النقد والقرض مهام جديدة تتماشى مع التحولات المستمرة والسريعة في

¹ - بوسنة زينب، مداخلات الملتقى الوطني الموسوم ب: عصنة القطاع المصرفي الجزائري، واقع وآفاق، المنعقد بتاريخ 11 ديسمبر 2024، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.

البيئة المصرفية بالإضافة إلى الرخص الممنوحة للبنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع والوسطاء المستقلين والبنوك الاستثمارية.

خلاصة:

إن التوجه نحو رقمنة القطاع المصرفي وتفعيل البنوك الرقمية من شأنه أن يدفع بنقلة نوعية للقطاع المصرفي في الجزائر في مجالات البنوك الرقمية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وذلك بفضل القانون الجديد الذي يشجع الابتكار والتطور التكنولوجي في القطاع.

من خلال ما سبق يتضح لنا أنه رغم الإصلاحات الجديدة التي أقرها المشرع للقطاع المصرفي إلا أنها تبقى غير كافية، وينبغي تكثيف الجهود لتفعيل هذه الإصلاحات لا سيما:

- تطوير الشمول المالي ينبغي على السلطة التنفيذية والبنوك توسيع نطاق برامج الشمول المالي لتشمل فئات أكبر من المجتمع، خصوصاً في المناطق الريفية؛
- تعزيز برامج التثقيف المالي يتطلب الأمر تحسين مستوى الثقافة المالية عبر حملات توعية؛
- للمواطنين الشركات حول كيفية استخدام الخدمات المصرفية وتجنب التعاملات المالية غير القانوني؛
- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والوسائل التقنية الجديدة والمتطورة لتقديم الخدمات المصرفية؛
- تكثيف الرقابة وفرض عقوبات صارمة على كافة أشمال المعاملات المالية غير القانونية.

الفصل الثاني:

مقارنة الإصلاحات في النظام المصرفي الجزائري

تمهيد:

شهد النظام المصرفي الجزائري منذ بداية التسعينات سلسلة من الإصلاحات العميقة، استجابة لتحولات داخلية وضغوطات خارجية، هدفت إلى تحديث البنية البنكية، تعزيز الشفافية، وتقوية الدور التمويلي للبنوك. في هذا الفصل سيتم تناول الإصلاحات حسب فتراتها ومجالاتها، ثم تحليل نتائجها وانعكاساتها على الأداء المصرفي، ويحتوي هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: تطور الإصلاحات المصرفية في الجزائر.

المبحث الثاني: تقييم نتائج الإصلاحات المصرفية في الجزائر.

المبحث الأول: تطور الإصلاحات المصرفية في الجزائر

شهد النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال مساراً إصلاحياً متدرجاً، تميز بتطورات مهمة استجابت لمتغيرات داخلية وضغوطات خارجية. ففي ظل التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، برزت الحاجة إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي بما يضمن كفاءته وفعاليته في تمويل الاقتصاد الوطني. وقد مرت الإصلاحات المصرفية في الجزائر بعدة مراحل، شملت إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي، وتحديث الهياكل البنكية، وتعزيز دور البنك المركزي، وتحرير العمليات المصرفية. ويسعى هذا المبحث إلى استعراض أبرز محطات هذا التطور وتحليل أبعاده وانعكاساته على أداء القطاع المصرفي.

المطلب الأول: إصلاحات ما قبل 2000

1. الإصلاحات المصرفية لسنة 1986

تعرضت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في هذه المرحلة التاريخية لجملة من الأزمات المالية الناتجة عن عوامل متعددة منها: انخفاض قيمة النقد، ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية، ارتفاع الأجور الاسمية وتأطير القروض. كل هذه الأمور أدت إلى عدم قدرة المؤسسات العمومية على دفع خدمات ديونها إلى جانب ارتفاع نسبة السحب على المكشوف مع انخفاض نسبة التمويل الجديد وإعادة هيكلة القروض بدلا من إطفائها.¹

جاءت إصلاحات 1986 كرد مباشر لانخفاض أسعار البترول ونقص المداخيل الذي أدى إلى ضعف في مراحل التمويل، إضافة إلى وجود صعوبات ترجع لوجود توطن إجباري لدى مصرف واحد عند التمويل. وفي هذه المرحلة التاريخية لم يعد باستطاعة المؤسسات الاقتصادية معرفة وضعها الداخلي إلا من خلال البنك الذي تتعامل معه. فجاءت إصلاحات 1986 محاولة الرفع من أداء النظام البنكي، وقد تجسد ذلك في القيام بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 12-86 بتاريخ 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض.

أدخل هذا القانون إصلاحا جذريا على الوظيفة البنكية من خلال إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي. ويمكن تلخيص أهم أحكامه فيما يلي:²

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، طبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص. 181

² المرجع نفسه، ص 195

- تعريف وتنظيم الجهاز البنكي؛
- استعادة البنك المركزي دوره كبنك للبنوك من خلال تكليفه بتسيير السياسة النقدية ومراقبتها؛
- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغيب مركز الموارد المالية؛
- إنشاء هيئات رقابية على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى؛
- إزالة القيود المفروضة على البنوك حيث أصبح بإمكانها أن تستلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، إلى جانب منح القروض دون تحديد لمدتها أو للأشكال التي تأخذها مع متابعة استخدامها وردّها.

أرادت الدولة الجزائرية من خلال هذا القانون إعطاء دورا أكثر أهمية للبنوك الثانوية وهذا بالقيام ببعض التغييرات على مستوى الهياكل الاستشارية والمتمثلة في إنشاء مجلس وطني للقرض ولجنة لمراقبة عمليات البنوك بدلا من مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المنشأة سنة 1971 فقد ألزمت المصارف بمتابعة استخدام القروض التي منحتها ومتابعة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وبالتالي اتخاذ كل التدابير الضرورية لتقليل من مخاطر عدم رد القروض المصرفية.¹

من هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم تسيير البنوك التجارية الجزائرية، وضمن هذا القانون جاء المخطط الوطني للقرض في المادة 86-12 المؤرخة في 19 سبتمبر 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض، ليشكل النظام المصرفي داخل هذا القانون كأداة لتطبيق السياسة التي تقررها الحكومة في مجال جمع الموارد وترقية الادخار وتمويل الاقتصاد.

يعتبر المخطط الوطني للقرض ترجمة فعلية للوسائل والأهداف التنموية التي سطرته الحكومة في المجال المالي ليحدد في إطار المخطط الوطني للتنمية الأهداف المطلوب تحقيقها في مجال جمع الموارد والعملة.

لقد تم إعداد مخطط القرض الوطني وفق ثلاثة مراحل أساسية:²

أ) مرحلة جمع المعلومات من المؤسسات الاقتصادية بتقدير من قبل مؤسسات القرض لكي تقدم للبنك المركزي الذي يدرسها ويقدمها للوزارة المعنية؛

¹ - ياسين الطيب، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 03، 2003، ص 52

² - المرجع نفسه، ص: 52.

ب) مرحلة تحديد التوازنات الكلية بناء على ما سبق، فيعد المجلس الوطني للقرض رفقة الحكومة مخطط للقرض الوطني بالتوافق مع أهداف التنمية الاقتصادية السنوية؛

ج) أخيرا تنفيذ المخطط الوطني للقرض من قبل البنك المركزي الجزائري.

2. الإصلاحات المصرفية لسنة 1988

شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية، وكان على رأسها إصدار قانون البنوك والقروض لبعث الجهاز المصرفي من خلال تجديد صلاحياته، ثم تدعيمه بقانون آخر لاستقلالية المؤسسة العمومية من خلال المرسوم رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 12-86 المتعلق بإصلاح 1986.

وقد جاء هذا الإجراء كحد لهيمنة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومحاولة إعطاء ديناميكية جديدة لآليات التمويل ولإعطاء استقلالية مالية في التسيير.¹ لقد شكلت المصادقة على القانون 88-01 و 88-04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية نظرا لكون معظمها تابع للقطاع العمومي، وانتقالها إلى استقلالية تمنحها بالفعل القدرة على التدخل في السوق طبقا لقواعد المتاجرة. ويذكر هذا القانون أن مؤسسات القرض هي مؤسسات اقتصادية عمومية يسمح لها باللجوء إلى القروض متوسطة وطويلة الأجل في السوق الداخلية والخارجية. لهذا يمكن أن نقول إن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات عمومية اقتصادية قد تمت فعلا سنة 1988.²

فالجزائر كغيرها من الدول النفطية شرعت منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع يشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، تطبيق مبادئ هذه الإصلاحات استلزم هندسة جديدة للقطاع المصرفي والمالي وفرض آليات تمويل مغايرة لتلك التي اتبعت من قبل، فأصبحت مؤسسات القرض عبارة عن مؤسسات عمومية تعمل بقواعد المتاجرة والمردودية.³

¹ - لحسن تركي، عبد السلام مخلوفي، معوقات تطور النظام البنكي في الجزائر، ورقة مقدمة في ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، 25 / 24 أبريل 2006 بشار، الجزائر، ص: 1

² - مصطفى عبد اللطيف، سليمان بلعور، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر يومي 21 - 20 أبريل 2004 بشار، الجزائر، ص. 3

³ - ياسين الطيب، مرجع سبق ذكره، ص. 53

من الإجراءات الجديدة التي تبعت قانون الإصلاحات المصرفية سنة 1988 السماح للبنوك التجارية الاقتراض من السوق الداخلية وذلك بإصدار السندات والتعامل مع أعوان السوق النقدية، كذلك إمكانية الاقتراض من الأسواق الخارجية بشروط ومعايير محددة، ومن تم اقتحمت البنوك التجارية الجزائرية عالم الاحتراف المصرفي.¹

لقد جاءت المادة 08 من القانون 88 - 01 المؤرخ في 12.01.1988، المحدد لاستقلالية المصارف العمومية لتبين بأن الدولة ليست مسؤولة عن التزامات المؤسسات العمومية الاقتصادية، ولا يمكن أن تتدخل في التطهير إلا في إطار قانون المالية. لكن ما لوحظ آنذاك هو تراجعاً في تطبيق استقلالية المصارف العمومية وإن كانت أولى المؤسسات التي تطبق القواعد التجارية فهي مازالت تخضع لوصاية وزارة المالية.

يمكن تلخيص أهم بنود هذا الإصلاح فيما يلي:²

- استرجاع البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك يقوم بالمهام التقليدية؛
- الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية؛
- استعادة البنوك التجارية دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، فأصبحت بهذا البنوك تتمتع بحرية في استلام الودائع ومنح القروض ومتابعتها؛
- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل؛
- إنشاء هيئات رقابية على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى.

3. قانون النقد والقرض 90-10

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي كان إصلاح المؤسسات المصرفية في صلب الإصلاحات الاقتصادية التي يطلق عليها استقلالية المؤسسات العمومية، ترتب عليها انعكاسات على المؤسسات العمومية فرضتها الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد.

¹ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 2000، ص ص. 140. 138.

² عبد القادر صالح، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وآفاق، رسالة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2008، الجزائر، ص 21.

لقد اتضح أن التعديلات التي أدخلت على القانون المصرفي بعد عام 1986 لا تتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، فجاء قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والذي وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية. وضع هذا القانون النظام المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المعتمدة في البلدان الأخرى لاسيما البلدان المتطورة، فوضع التعريف بالقانون الأساسي للبنك المركزي ونظام البنوك والقرض في أن واحد.

1.3. مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض

أدخل قانون 90-10 تعديلات جذرية على تنظيم النشاط البنكي تتمثل أهمها في إزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي، تغيير تسمية البنك المركزي إلى بنك الجزائر ومنحه حق ممارسة جميع الصلاحيات التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية، إضافة إلى فتح مكاتب معتمدة في الجزائر لممثلي البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، كما تم الاحتفاظ بنفس المؤسسات البنكية السابقة مع بعض التعديلات فيما يخص الاختصاصات وتسيير العمليات البنكية.

يقوم قانون النقد والقرض على عدة مبادئ نلخصها في¹:

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية؛

- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة؛

- الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض؛

- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.

1.1.3. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

طبقا لقانون 90-10 لم تعد القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، بل أصبحت (القرارات) تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تتخذها السلطة النقدية، بناء على الوضع السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 196-197.

يهدف هذا المبدأ إلى تحقيق ما يلي:¹

- إلغاء تبعية السياسة النقدية للقطاع السلعي التي كانت مرسخة في ظل التخطيط المركزي؛
- عدم التمييز في منح القروض ما بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- اعتماد المرونة في تحديد معدلات الفائدة بالنسبة للبنوك من قبل البنك المركزي؛
- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- تولي مجلس النقد والقرض إدارة وتسيير البنك المركزي؛
- التطهير المالي وإعادة الاستقرار النقدي الداخلي.

2.1.3. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة

بنص قانون 10/90 لم تعد الخزينة العمومية تمويل عجزها باللجوء إلى عملية القرض أي الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، بل جاء هذا المبدأ ليقيد من حرية الخزينة العمومية ويحدد علاقتها بالبنك المركزي، فأصبحت (الخزينة العمومية) بهذا تمويل عجزها تبعا للقواعد المحددة في المادة 78 من هذا القانون، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة؛
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون المترتبة؛
- تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

3.1.3. الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض:

¹ - لحسن تركي، عبد السلام مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص7

أصبح النظام البنكي بموجب هذا القانون هو المسؤول عن منح القروض للاقتصاد عكس ما كان سائدا من قبل .بحيث كان يكفي تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات .وأبعدت بذلك الخزينة العمومية عن منح القروض ليقصر دورها على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية.

يسمح الفصل بين هاتين الدائرتين بلوغ الأهداف التالية:¹

- استرجاع البنوك والمؤسسات المالية وظائفها التقليدية خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، بحيث أصبحت تعمل في ظروف تنطوي على عناصر المخاطرة المصرفية؛
- تراجع دور الخزينة العمومية في تمويل النشاط الاقتصادي؛
- اعتماد الفعالية الاقتصادية للمشاريع عند منح الائتمان وتراجع الهيمنة الإدارية في ذلك.

4.1.3. وضع نظام بنكي على مستويين

كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين يقوم على أساس التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، بذلك أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها، ينظم ويتابع عملياتها .كما أصبح بإمكانه توظيف مركزه كملجأ للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، وبالتالي فإن إصدار النقود لم يعد قرارا ناتجا عن عملية تعاقدية بين البنك المركزي والجهاز المصرفي.

5.1.3. إنشاء سلطة وحيدة ومستقلة

جاء قانون النقد والقرض ليلغي التعدد في مركز السلطة النقدية في الدائرة النقدية والمتمثلة في هيئة جديدة إسمها " مجلس النقد والقرض " على اعتبار أنه في السابق كانت هيئات عمومية عديدة تحتكر هذه السلطة . فوزارة المالية كانت تتحرك على اعتبارها هي السلطة النقدية، كذلك كانت الخزينة العمومية تمارس ضغوط على

¹ - أحمد هني، العملة والنقود، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص، 143

البنك المركزي بما لها من نفوذ في أوساط أصحاب القرار لتمويل عجزها، والبنك المركزي كان يمثل السلطة النقدية لاحتكار امتياز إصدار النقود¹.

المطلب الثاني: الإصلاحات ما بعد 2000

عرف قانون النقد والقرض عدة تعديلات أولها المرسوم رقم 01 / 01 المؤرخ في جانفي 2001 والذي ضم التعديلات التالية:²

- التخلي عن عهدة محافظ بنك الجزائر ونوابه وتعيينهم بمرسوم رئاسي؛
- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض والذي كان فيما سبق هيئة واحدة؛
- تسيير المديونية الخارجية وخدماتها وتسيير احتياطي الصرف المقدر ب 12 مليار دولار سنة 2001.

1 تعديلات 2003 : صدر الأمر 03/11 في 26 أوت 2003 كقانون مكمل لقانون 10/90 ، بعدما لاحظت السلطات ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر مقارنة بالتحويلات الاقتصادية السريعة وتقاديا لحدوث مشاكل كالتي خلفها إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري.

وقد جاء هذا الأمر ليؤكد على سلطة بنك الجزائر النقدية وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية من خلال النقاط التالية:³

- بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما يعد تاجرا في علاقته مع الغير؛
- لا يجوز للمحافظ ونوابه الدخول في أي استحقاقات انتخابية أو ممارسة أي وظائف حكومية؛

¹ علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتورا دولة، جامعة الجزائر، 2005، ص. 186

² Olivia Masaoud, Le système bancaire en algérien. www.africa.com consulté le 14/02/2015.

³ تركي لحسن، مخلوفي عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص8

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض بحيث أصبحت الحكومة تستشير في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية؛
- يمكن لبنك الجزائر أن يقترح على الحكومة كل التدابير التي من شأنها أن تحسن ميزان المدفوعات، حرية حركة الأسعار والأحوال المالية العامة، سياسة الصرف، التنظيم، الإشراف وأنظمة الدفع؛
- الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض؛
- إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك، لاسيما النشاطات المتمثلة بتسيير مركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية؛
- يرفع بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة التقارير الاقتصادية والتقارير المتعلقة بالتسيير؛
- تم إلغاء ما نص عليه قانون 88-06 من إمكانية اقتراض البنوك من الجمهور؛
- تنشأ لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية؛
- يصدر مجلس النقد والقرض نظاما يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية ويستعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات لاعتمادات الجديدة.

2. تعديلات 2004

- صدر الأمر رقم 04-01 في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر. فقانون المالية لسنة 1990، يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك ب 500 مليون دج وب 100 مليون للمؤسسات المالية. بينما الحد الأدنى لرأسمال في سنة 2004 ب 2.5 مليار دج للبنوك و 500 مليون دج للمؤسسات المالية، وكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف تنزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام البنكي؛

- القانون رقم 04-02 الصادر في 04 مارس 2004 ، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر؛

- القانون رقم 04-03 الصادر في 04 مارس 2004 والذي يخص نظام الودائع البنكية .يهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى " شركة ضمان الودائع البنكية "تساهم فيه بحصص متساوية وتقوم البنوك بإيداع نسبة لصندوق ضمان الودائع البنكية تقدر بمعدل سنوي 01 حسب (المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية .ويلجأ لاستعمال هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين، حيث يخطر المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.

3. تعديلات 2010

- تعزيزت التدابير التشريعية بالأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 ، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الذي يوضح الاطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر ، وتقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية الخطر النظامي .ويأتي هذا لتعزيز الإجراءات التنظيمية المتخذة في هذه السنوات الأخيرة، على ضوء بعض نقاط الضعف التي تمت معاينتها لاسيما النظام رقم 08-04 المؤرخ في ديسمبر 2008 الذي رفع بصفة جوهرية الرأس المال الأدنى والمؤسسات المالية والنظام، والنظام رقم 09-03 المؤرخ في ماي 2009 المتضمن القواعد العامة الخاصة بشروط البنوك والمتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية؛

- يصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية، وعليه فإن تعزيز صلاحيات بنك الجزائر يسمح بقدر أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية؛

- عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبارات الصلابة، بالموازاة مع إتمام النظام الجديد لتتقيط البنوك والمؤسسات المالية، مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفي (إشراف موجه نحو المخاطر) وتقوم لجنة الاستقرار المالي لبنك الجزائر بمراجعة مؤشرات الصلابة المالية؛

- كما تم استحداث جهاز الوقاية وحل الأزمات، مع التركيز على توجيه العمل المصرفي نحو المخاطر. فتكيف تبادل المعلومات بين الهيئات المشرفة على القطاع المالي (بنك الجزائر، اللجنة المصرفية، الخزينة العمومية، هيئة رقابة شركات التأمين ولجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها)، والذي يهدف إلى تدقيق معرفة مستوى مقاومة النظام المالي للدورات الظرفية، يسمح بكشف

أفضل عما يهدد الاستقرار المالي.¹

4 . تعديلات 2017

نتيجة الأوضاع الصعبة التي يسدها الاقتصاد الجزائري، تم استهلاك كافة الاحتياطات العمومية، مما دفع بالخزينة الى تعبئة موارد اضافية، وهكذا تم اللجوء الى قرض سندي وطني كما استفادت الخزينة بالنسبة من فوائد معتبرة من نتائج بنك الجزائر، وعلى الرغم من كل هذه المساهمات تبقى الخزينة بالنسبة لسنة 2017 في حاجة الى تمويل يفوق 500 مليار دج.

قامت السلطات العمومية بمنع اللجوء الى المديونية الخارجية للاستعاضة عن الازمة المالية التي تمر بها البلاد، ولهذا قررت الحكومة اللجوء الى اداة التمويل غير التقليدي " او " التسهيل الكمية "، وقصد ادراج هذه الاداة الجديدة تم تعديل قانون النقد و القرض وفق القانون 17-10 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للامر 11 . 03 المؤرخ في 26 اوت 2003 والمتعلق بالنقد و القرض ، وقد تمت صياغة هذا التعديل ضمن المادة 45 مكرر التي تقضي شراء البنك المركزي السندات المالية بصفة مباشرة عن الخزينة بصفة استثنائية ولمدة 5 سنوات، من اجل المساهمة في تغطية نفقات الخزينة ، وتمويل الدين العمومي وتمويل الصندوق الوطني لاستثمار.²

¹ - التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 من الموقع www.bank-of-algeria.dz/.../intervention_2011_ar.pdf، صص 7 - 8

² - ابو بكر خوالد، تقييم اصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 2 ، العدد 02 ، المانيا، برلين، 7 فيفيري 2018 ، ص ص. 201 - 202

تتخذ هذه الآلية المرافقة برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي ان تقضى في نهاية الفترة المحددة (5سنوات) كأقصى تقدير الى توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات وتحديد الية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم، وحسب الوزير الاول فان هذه الآلية الجديدة ستعطي فرصة للمستثمرين لرفع قدراتهم من خلال الصندوق الوطني للاستثمار الذي سيتمنح قرضا تسدد على مدى 30 سنة، سيتم افاؤها من تسديد الفوائد على مدى 5 او 10 سنوات ، كما ذكر وزير المالية بان التمويل غير التقليدي سيوجه للاستثمار ولإعادة راء ديون سونلغاز وسندات الخزينة الصادرة لفائدة سوناطراك من اجل السماح لهاتين الشركتين ببعث مشاريعها.

وينبغي الإشارة الى ان المصادقة على هذا التعديل في ظل تخوف كبير لدى خبراء الساحة البنكية والمالية الجزائرية الذي يعتبرونه بمثابة عملية تجميل لطبع النقود المحفوفة بالمخاطر والتي ينجر عنها زيادة كبيرة لنسب التضخم وتراجع رهيب للقدرة الرأئية للدينار واخلال كبير بدور بنك الجزائر في كبح التضخم والمحافظة على استقرار العملة¹.

¹ - بو بكر خوالد، مرجع سبق ذكره، ص203

المبحث الثاني: تقييم نتائج الإصلاحات المصرفية في الجزائر

يهدف هذا المبحث إلى تقييم أداء القطاع المصرفي في الجزائر بعد تطبيق الإصلاحات المصرفية المختلفة. سيتم تحليل المؤشرات الرئيسية لأداء القطاع، مثل حجم النشاط، ومؤشرات النمو، استقرار القطاع، بهدف تحديد مدى نجاح هذه الإصلاحات في تحقيق أهدافها المرجوة. كما سيتم تناول التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الجزائر، والتطورات التي شهدتها النظام المصرفي الجزائري في السنوات الأخيرة.

المطلب الأول: النتائج الايجابية للإصلاحات المصرفية

لقد مر الإطار القانوني المنظم للنشاط النقدي والمصرفي في الجزائر بمجموعة من الاصلاحات خضعت كلها لظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد في تلك الفترة وقد كان اخرها القانون 09-23 الذي جاء في خصم مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية مست الطاقة والاستثمار والعقار الصناعي والتجارة الخارجية والفلاحة...؛ ولقد لخصت الدراسة الى جملة من النتائج يمكن ذكرها فيما يلي:¹

- البداية الفعلية للإصلاحات المصرفية في الجزائر كانت في منتصف الثمانينات من خلال القانون رقم 86-12 الصادر في 19 اوت 1986 والقانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي سادت في تلك الفترة.

- لقد كان الاتجاه العام للقانون رقم 86-12 هو التوجه نحو الوظيفة البنكية، وقد كان روح هذا القانون يسير في الاتجاه ارساء المبادئ والقواعد الكلاسيكية للنشاط النقدي والمصرفي من خلال توحيد الإطار القانوني الذي يسير هذا النشاط في الجزائر.

- ساهم القانون 90-10 في استعادة البنك المركزي صلاحياته من حيث تحديد السياسي النقدية والقرض وتطبيقها، مع مراجعة علاقاته مع الخزينة العمومية.

- جاء القانون 90-10 بمجموعة من المبادئ لعل اهمها هو الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة ميزانية الدولة، واصبحت العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية في ظل هذا القانون علاقة تعاقدية مبنية على تساوي الالتزامات بين الطرفين ومزودة بضمانات تنفيذ التكفل للبنك التغطية النقدية.

¹ - رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص ص 292. 293 .

- جاء الامر رقم 01-01 بتعديلين مهمين هما: تقسم مجلس النقد والقرض الى هيئتين، والحد من استقلالية البنك المركزي من خلال الغاء عهدة محافظ بنك المركزي ونوابه؛
- دوافع تبني الامر رقم 11-03 هو رغبة السلطة السياسية في تجميع مزيد من السلطات بالإضافة الى تبني برامج اقتصادية للنمو من قبل السلطة التنفيذية؛
- يهدف القانون 09-23 الى تحين القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي استجابة للتحويلات الاقتصادية والمالية العالمية ومواجهة التحديات التي تفرضها؛
- يشهد القانون 09-23 لأول مرة ترخيصا لمكاتب الصرف ولمقدي خدمات الدفع؛
- يعمل القانون 09-23 الى زيادة إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع قواعد داخلية قوية للحوكمة
- اهم شيء جاء به القانون 09-23 هو اضعاف الطابع القانوني لعمليات الصيرفة الاسلامية مع توفير كل مقومات نجاحها؛
- يعمل القانون 09-23 على توسيع رقمنة المدفوعات من خلال ادخال شكل جديد للعملة النقدية هو الدينار الرقمي الجزائري، مع اعداد استراتيجية وطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية لتعزيز المعاملات المصرفية والشمول المالي.

المطلب الثاني: النتائج السلبية للإصلاحات المصرفية

- رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لتحديث النظام المصرفي، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن خالية من النقائص والسلبيات التي حدّت من فعاليتها، ويمكن تلخيص أبرز هذه السلبيات في النقاط التالية:
- فرغم صدور العديد من القوانين والتنظيمات المصرفية، إلا أن التطبيق العملي لها بقي محدوداً بسبب ضعف المتابعة ونقص الكفاءات المؤهلة لتجسيد هذه الإصلاحات على أرض الواقع؛
- لا تزال المعاملات البنكية تعاني من بطء الإجراءات وكثرة الوثائق، مما يؤثر سلباً على فعالية الجهاز المصرفي وقدرته على الاستجابة لمتطلبات السوق.

- بالرغم من الاتجاه نحو الرقمنة، إلا أن البنوك الجزائرية ما زالت متأخرة في استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة، وهو ما أدى إلى بطء في الخدمات المصرفية الرقمية.
- لم تسهم الإصلاحات بما فيه الكفاية في إدماج فئات واسعة من المجتمع في المنظومة المصرفية، خاصة في المناطق الداخلية والريفية.
- لا تزال البنوك الحكومية تهيمن على القطاع المصرفي، مع ضعف دور البنوك الخاصة، ما يقلل من التنافسية ويعيق تحسين جودة الخدمات.

خلاصة:

أثبتت التجربة الجزائرية في الإصلاح المصرفي أنها اتخذت مسارات متعددة لكنها لم تصل بعد إلى بناء نظام مصرفي فعال بالمعايير الدولية. فبينما تحققت بعض المكاسب التنظيمية والكمية، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالكفاءة التشغيلية، الحوكمة، والتحول الرقمي. وتبرز الحاجة اليوم إلى تعميق الإصلاحات لضمان تمويل التنمية وتحقيق الاستقرار المالي الشامل.

خاتمة

حتى يتمكن الاقتصاد الوطني من تجسيد سياسة نمو مستديم، فإنه يتطلب عليه القيام بتحديث وتطوير المنظومة المصرفية خاصة فيما يتعلق بالتنظيم والتسيير، وباعتبار أن اقتصاد السوق خيار لا بد منه فإنه يؤدي إلى اشتداد المنافسة خاصة بعد إنشاء بنوك خاصة وكذا دخول بنوك أجنبية إلى السوق المصرفية الجزائرية، وبالتالي فإن الضرورة تقتضي توفير إمكانيات لتمويل النشاط الاقتصادي من خلال تطوير أسواق رؤوس الأموال والاستجابة للمطالب المتعددة والمتغيرة في قطاع المال والأعمال.

يجب على البنوك الجزائرية اليوم توفير المناخ الملائم للعمل المصرفي الحدي حتى تتمكن من كسب قدرات أداء متطورة، من خلال تطبيق ثقافة مصرفية جديدة تعمل على خلق كيان مصرفي قادر على المنافسة في ظل عولمة المالية التي تركز على تخفيض التكاليف، وتطبيق التكنولوجيات المصرفية الحديثة لتقديم خدمات مصرفية متطورة.

يفرض التطور الحاصل في العمل المصرفي على البنوك الجزائرية التوجه إلى تنويع العمل المصرفي من خلال الاندماج المصرفي الذي يساعد على خلق كيان مصرفي قادر على المنافسة، وكذا التحول نحو أعمال الصيرفة الشاملة بصورة أكبر، بالإضافة إلى التركيز على الخدمات المصرفية الإلكترونية (الصيرفة الإلكترونية) التي توفر الجيد والوقت والتكاليف.

إنما يجب التركيز عليه أيضا في النظام المصرفي الجزائري هو الاهتمام بالتسويق المصرفي، الذي يعد ثقافة راقية في التعامل المصرفي من أجل كسب ثقة ورضا العملاء، والوصول إلى هذا الهدف المرتبط بمدى وعي القائمين على تسيير النظام المصرفي بالمفاهيم التسويقية، حيث نجحت الكثير من الدول في تطوير وتحسين منظومتها المصرفية من خلال استخدام الأساليب التسويقية التي تمكن من كسب حصص أكثر في السوق المصرفي.

نتائج البحث:

توصلنا من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

- لعبت العولمة بمختلف أبعادها دورا بارزا في ترابط اقتصاديات دول العالم.
- رغم الأبعاد الجيدة التي يرمي إليها قانون النقدي والمصرفي، إلا أنه لم يتم تطبيقه بعد بصفة فعلية.

- رغم وجود مبدأ الاستقلالية إلا أن الدولة ما زالت تملّي القرارات وتتدخل في شؤون البنوك.
- ساعد برنامج الإصلاح المصرفي في القضاء على مشاكل كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري.
- الإصلاح المالي خطوة رئيسية في الإصلاح الاقتصادي.
- الإصلاح الاقتصادي ضرورة لنجاح الإصلاح المالي.
- إن تبني الجزائر سياسة التحرير المالي والمصرفي جاء في سياق الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المصرفية التي تم مباشرتها مع مطلع التسعينات، بهدف التحول من نظام الاقتصاد الموجود إلى تبني آليات اقتصاد السوق.
- تتسم الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك الجزائرية بأنها محدودة، فالخدمات المصرفية المقدمة جد تقليدية وتتمحور أساسا حول الوظيفة التقليدية وهي وظيفة الوساطة المالية) جمع الادخار ومنح القروض).
- نقص الإعلام يعتبر نقطة ضعف للمنظومة المصرفية.
- زيادة استخدام التكنولوجيا وتقنية المعلومات في الميدان المصرفي.
- سيطرة الشيك على وسائل الدفع.
- ما تزال الجزائر بعيدة عما هو معمول بها دوليا بالنسبة لتوفير وسائل وأنظمة الدفع الحديثة رغم كل الجهود المبذولة، وذلك بسبب غياب الأطارات المتخصصة وكذا عدم ثقة بعض العملاء في وسائل الدفع الإلكترونية.
- ضعف التأهيل البشري بحيث نجد أن من بين العاملين في البنوك العمومية 31 % تأهيل جامعي.
- يجب على البنوك الجزائرية التكيف مع بيئة مفتوحة ومتحررة يركز العمل فيها على المنافسة وخاصة مع البنوك الدولية.
- استمرار محدودية النظام المصرفي في أداء وظيفته الأساسية كوسيط مالي.
- يجب على البنوك توعية عملائها وبناء ثقة بوسائل الدفع الإلكترونية عن طريق تعزيز أمنها وسرعتها وسيولتها.
- هيمنة البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية، إلا أن هذا لا يعود إلى كفاءة هذه البنوك إنما هو عائد إلى عوامل تاريخية وإلى طبيعة ملكيتها للدولة وكذا عدم الثقة في البنوك الخاصة.

اختبار الفرضيات:

أسنادا لهذا البحث تمكنا من تأكيد صحة الفرضيات المطروحة في المقدمة أو نفيها وكانت كالآتي:

1. الفرضية الأولى، وضع برنامج لتنمية المنظومة المصرفية أدى بالفعل إلى خلق الهياكل قادرة على مواكبة التطور في النظام المالي العالمي غير أنها لم ترتقي إلى المستوى المطلوب بعد، وما أشار إليه محافظ بنك الجزائر في تقرير أوت 2011، حيث أكد أن مردودية أموال البنوك العمومية والخاصة تعد من أفضل النتائج المحققة في البلدان الناشئة.
2. الفرضية الثانية، لقد بينت الدراسة أن لتطوير أنظمة الدفع والسحب لابد من إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النشاط المالي والمصرفي، فلا وجود لتطوير بدون تكنولوجيات حديثة.
3. الفرضية الثالثة، لقد تبين أن البنوك الجزائرية لن تستطيع الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية وتعويمها بالإلكترونية وذلك لعدة أسباب منها: نقص القوانين والتشريعات الخاصة بوسائل الدفع الحديثة، بعض العملاء مازالوا يفضلون وسائل الدفع التقليدية كالشيك.

التوصيات والاقتراحات:

حتى تقوم المنظومة الجزائرية بمواكبة التطورات الاقتصادية في الداخل والخارج وكسب موقع أفضل لمنافسة في السوق العالمية وبناء على الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال البحث يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. الارتقاء بالعنصر البشري من خلال التأهيل والتدريب المستمر، مع أهمية التأكيد على أن تتولى إدارة البنك خبرات مصرفية كافية للقدرة على تحسين وتطوير أداء البنك. وكذلك إعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات ولأصحاب التخصصات في الميدان المصرفي.
2. مواصلة الإصلاحات المصرفية تماشيا مع التطورات التي تشيدها الساحة المصرفية العالمية.
3. تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال الاستفادة القصوى من التكنولوجيات الحديثة وتحديث الخدمات المصرفية، وكذا تحديث وعصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وذلك بهدف إرضاء رغبات العميل.

4. التنسيق والربط بين القوانين وسن التشريعات المتعمقة بالنظام المالي، وتكييف القانون الجنائي ليستوعب الجرائم الإلكترونية، وضرورة مسايرة النظام القضائي لمتطورات التكنولوجيا في مجال العمل المصرفي.
5. تشجيع إنشاء البنوك التي لا تتعامل بالربح نظرا لرغبة الجمهور الواسع في ذلك.
6. ضرورة الإتمام بالتسويق المصرفي وتطبيق مبادئ البنوك الجزائرية.
7. ضرورة مواكبة البنوك الجزائرية المعايير الدولية فيما يتعلق بكفاية رأس المال، إدارة المخاطر واحترام مقررات لجنة بازل.
8. العمل على إدماج المصارف من أجل خلق كيانات مصرفية قوية وقادرة المنافسة.
9. عندما تسرع في فتح القطاع المصرفي أمام المنافسة الأجنبية إلا بعد تأهيله.
10. تطوير وتقوية أداء بنك الجزائر من أجل إشراف ورقابة قوية على النظام المصرفي.
11. استغلال الوضعية المالية المريحة التي تتمتع بها البلاد في هذه الفترة، وذلك من خلال إقامة صيرفة الكترونية على مستوى البنوك الجزائرية.
12. تشديد الرقابة على المشاريع السارية التطبيق في مجال العصرية وتحد النظام المصرفي ونظام الدفع، وهذا حتى لا تضيق الأموال الضخمة المخصصة لمثل هذه المشاريع وحتى تحقق الأهداف المسطرة من أجل إنجاح عملية العصرية.
13. لابد من تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتوسع في استخدام شبكة الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات الحديثة للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.
14. تشجيع التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية، ومنح تحفيزات للتجار الذين الذين يقيمون التعامل ببطاقات الائتمان.
15. يجب أن يعمل النظام المصرفي على تحويل المدخرات المجتمعة إلى استثمارات منتجة، تخدم الاقتصاد وتساعد على تسريع عملية التنمية.

المراجع والمصادر

I. المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر، 1996.
- خيرت ضيف، محاسبة المنشآت المالية، شركة الإسكندرية للطباعة والنشر، مصر، 1970.
- زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات إدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون، الطبعة الأولى، دار المكتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر، 2011.
- شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
- طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
- عبد الإله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
- عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2003.
- فلاح الحسيني، عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك والمصارف، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000.
- فؤاد مرسي، النقد والبنوك في البلاد العربية، دار الجبل للطباعة، مصر، 1990.
- محمد عزت عزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
- هيل عجمي الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلاني، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

ثانيا: الأطروحات والرسائل والمذكرات

1. أطروحات دكتوراه:

- حمزة طيبي، تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وحاسبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2012.
- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2013-2014.
- سامية بلاغ، الرقابة على الائتمان المصرفي ودورها في ضبط الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
- فالي نبيلة، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية -دراسة حالة البنوك الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2016-2017.
- نعيمة بن العامر، الإشراف المصرفي والرقابة على البنوك، أطروحة دكتوراه، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

2. رسائل ماجستير:

- أحلام موسى مبارك، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2004 - 2005.
- حورية حماني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة ماجستير، شعبة بنوك تأمينات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.
- شيخ عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009-2010.

- عبد اللطيف مصطفى، دور البنوك والأسواق المالية في تمويل النشاط الاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2003.

3. مذكرات ماستر:

- كوثر عبد اللطيف، متطلبات تطبيق مقررات لجنة بازل فالبنوك التجارية، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومالية دولية، القسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2014.

ثالثا: المجالات الدورية

- احمد زكريا صيام، أثر التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الأردنية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الأول، العدد الثامن، جامعة الوادي، الجزائر، 2015.
- أحمد عزوز، شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 4، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة عمار ثليجي الاغواط الجزائر، 2022.
- خروبي وهيبة وأحمد علاش، دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية للمصارف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 12، جامعة البليدة 2، الجزائر، جوان 2015.
- رجراج وهيبة، إدارة السيولة المصرفية فالبنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 5، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، الجزائر، 2014.
- رنان مخطار، الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 23-09، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 01، جامعة الاغواط الجزائر، 2023.
- صلاح الدين لمحمد أمين الإمام وصادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، الجامعة المستنصرية، العراق، 2011.
- مروة بوقادوم، حمال عمورة؛ الرقابة المصرفية في الجزائر ودورها في تعزيز الافصاح بالبنوك التجارية؛ مجلة الابحاث الاقتصادية؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير جامعة البليدة 2. العدد 18 . الجزائر الصادرة بتاريخ جوان 2018.

رابعاً: الملتقيات

- أحمد زغدار وأحمد محمد مخلوف، مدى التوافق بين المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وإجراءات المراجعة في البنوك الأردنية، مقدمة للملتقى الوطني حول مهنة التدقيق في الجزائر "الواقع والآفاق" في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 11/12 أكتوبر 2010.
- بن العارية حسين، الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية، مقدمة الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 11 و 12 مارس 2008.
- بوسنة زينب، دور النظام المصرفي الجديد في دعم الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني الموسوم بـ: عصرنة القطاع المصرفي الجزائري واقع وآفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المنعقد بتاريخ 11 ديسمبر 2024 جامعة الجزائر 1.
- بوسنة زينب، مداخلات الملتقى الوطني الموسوم بـ: عصرنة القطاع المصرفي الجزائري، واقع وآفاق، المنعقد بتاريخ 11 ديسمبر 2024، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
- زيدان لمحمد وحباب عبد الرزاق، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 11، 12 ماس 2008.
- علي عزوز، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية، الحديثة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، 11/12 مارس 2008.
- مالك نسيم، القانون النقدي والمصرفي، الملتقى الوطني الموسوم بـ عصرنة القطاع المصرفي الجزائري واقع وآفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المنعقد بتاريخ 11 ديسمبر 2024 جامعة الجزائر 1.

خامساً: القوانين التنظيمية

- المادة 22 القانون. 10-01. المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 29 جوان 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42. صادرة بتاريخ: 11 جويلية 2010.

- المادة 100: الامر رقم 04-10 (26 اوت 2010). يعدل ويتمم القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 50 الصادر بتاريخ: 01 سبتمبر 2010.
- الجريدة الرسمية 95-07، المؤرخة في جانفي 1995.
- الجريدة الرسمية رقم 66/127 المؤرخة في 27 ماي 1966.
- القانون رقم 23-09، 21 جوان 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 43 الصادرة بتاريخ: 27 جوان 2023.

II. المراجع باللغة الأجنبية

Djamel Benbelkacem, «**Réformes récentes du secteur bancaire**», Séminaire Scientifique International sur la réforme du système bancaire algérien dans les développements mondiaux actuels, université de Ouargla, 11/12 mars 2008.

Rachid zouaimia, «**la supervision bancaire: l'étendue des compétences de la commission bancaire**», Séminaire Scientifique International sur le système bancaire, à la lumière des transformations juridiques et économiques, université de bachare, 24/25 avril 2006.

ILMANE Mohamed-Chérif, «**Cadre institutionnel et légal de l'activité bancaire en Algérie**», Séminaire pour Experts comptables, Institut Algérien Des Hautes Etudes Financiers ,17 /18 septembre 2016.

الملخص:

يعد تحديث النظام المصرفي أولوية هامة لجميع الاقتصاديات، للوصول إلى ميكانزمات دفع فعالة مبسطة الاستعمال وقليلة التكلفة، والجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني ومؤسساتها المصرفية من خطر الفجوة الرقمية في هذا المجال بشكل مستمر نتيجة عدم مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية في الميدان المصرفي.

وعليه جاءت هذه الدراسة تهدف إلى محاولة تحديد الاصلاح النظام المصرفي جزائري الاخير في ظلال تحولنا حول اقتصاد السوق وأهمية توظيفها، إضافة إلى إبراز واقعه وأهم تحدياته في البنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية:

النظام المصرفي، الإصلاحات المصرفية، الرقابة المصرفية، التأمين

Résumé :

La modernisation du système bancaire est devenue une occupation majeure pour toutes les économies, afin d'atteindre des mécanismes de paiement efficaces, simples à utiliser et peu coûteux, l'Algérie, à l'instar d'autres pays en développement, ses banques et ses institutions bancaire souffrent continuellement du risque de fracture numérique dans ce domaine, à la suite de ne pas suivre le rythme de l'évolution technologique mondial dans le secteur bancaire sur le terrain.

Pour cela arriva cette étude visant à essayer de définir le concept de l'industrie des services bancaires dans l'ombre de la transition vers une économie de marché et l'importance de son emploi, en plus.

Les mots clés :

Le system bancaire, Réformes bancaires, Surveillance bancaire, Assurance